الوصف بقلة الرواية
معناه ، وتطبيقاته ، ودراسة لبعض
الرواة الذين وصفوا بذلك
من خلال الكتب الستة

إعداد
د. سعد فجحان الدوسري
عضو هيئة التدريس – جامعة الكويت

ملخص البحث

هذا بحث يتناول الوصف بـ"قلة الرواية" عند المحدثين، والرواة والألفاظ التي ورد فيه هذا الوصف ، والمعنى الذي يريده العلماء من هذا الوصف ، والرد على من طعن في السنة النبوية من خلال قلة الرواية عند بعض الصحابة، وقد تكون البحث من مقدمة ومبحثين؛ المبحث الأول في بيان الإقلال من الرواية، ودفع الشبهة عنه، وفيه أربعة مطالب: الأول في طلب التثبت والاستيثاق عند الصحابة ، والثاني في الأمر بقلة الرواية عند بعض الصحابة ، والثالث في الألفاظ التي استخدمت للوصف بقلة الرواية في الجرح والتعديل ، والرابع في عدد أحاديث الراوي الذي وُصف بقلة الرواية.

أما المبحث الثاني فكان في الرواة الذين وصفوا بقلة الرواية في الكتب الستة، وفيه ثلاثة مطالب ، الأول منها في جدول المقارنة بين الرواة الذي وصفوا بقلة الرواية ، والثاني كان في دراسة لبعض الرواة الذين وصفوا بقلة الرواية في الكتب الستة ، والثالث في المناقشة والاستنتاج لدراسة المرويات ، ثم الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات.

منهج البحث

المنهج: سرت في هذا البحث وفق المنهج التكاملي (الاستقرائي – التحليلي – النقدي – المقارن).

النتائج : من أهم النتائج أن الوصف بقلَّة الرواية –في الغالب– ليست حكماً على الراوي جرحاً ولا تعديلاً، وإنما وصف لعدد رواياته في السنَّة النبوية ، والوصف بقلة الرواية قد يكون في بعض الرواة أثراً لترك المحدثين للراوية عنه؛ بسبب كثرة مخالفته أو عدم عدالته ، وأكثر من وصف بهذا الوصف من الرواة إنما هو في السنن، وقليل منهم في البخاري ومسلم ، وما ورد من الأمر بقلة الرواية عند بعض الصحابة إنما هو من باب الاستيثاق في الرواية لا الشك ولا الريب في الراوي ، وبيان معنى "ليس

بشيء" عند الإمام يحيى بن معين وأن المقصود به هو قلة الرواية، وقد يريد بذلك الجرح الشديد، والتمييز بينهما بالقرائن.

التوصيات : فأوصي بضرورة عقد دراسات ومؤتمرات في الجرح والتعديل للرواة ، والاستقراء لعموم باقي كتب السنة وكتب تراجم الرواة العامة والخاصة ، والوقوف على ما قيل فيها من ألفاظ الوصف بقلة الرواية.

الكلمات المفتاحية: قليل – رواية – راوي – ليس بشيء – الحديث

Description of the novel's lack. Its meaning, its applications

Saad Fajhan al, Dosari

Department of Interpretation and Modernity, Faculty of Sharia and .Islamic Studies, Kuwait University

E-mail: drsaadfd@gmail.com

Abstract:

This is a research that deals with the description of the "lack of novel" in the modernists, the novel and the words in which this description is mentioned, and the meaning that the scholars want from this description, and the response to those who challenged the Prophet's Year through the lack of novel in some companions, and may be the research from the introduction and two researchers; The first is in the request for proof and validation when the companions, the second in the matter of the lack of novel in some companions, the third in the words used to describe the lack of novel in the wound and modification, and the fourth in the number of speeches of the narrator who described the lack of novel.

The second topic was in the narrators who described the lack of novel in the six books, and there are three demands, the first in the table of comparison between the narrators who described the lack of the novel, and the second was in a study of some narrators who described the lack of novel in the six books, and the third in the discussion and conclusion to study the narrations, and then the conclusion, and the most important results and recommendations.

Research approach

Curriculum: I walked through this research in accordance with the .integrative approach (inductive- analytical- critical - comparative)

The results: One of the most important results is that the description of the lack of novel - mostly - is not a judgment on the narrator wound or modification, but a description of the number of his novels in the Prophet's Year, and the description of the lack of novel may be in some novels a trace of the departure of the modernists to the novel about him, because of his many violations or lack of justice, and more than one description of this description of the narrators but is in the years, and a few of them in Bukhari and Muslim, and what is mentioned in the lack of novel in some companions is from the door of The questioning of the novel is neither doubt nor doubt in the narrator, and the statement of the meaning of "nothing" by Imam Yahya bin Moin and that it is meant to be the lack of the novel, and may want to so severely wound, and distinguish between them by .evidence

Recommendations: I recommend the need to hold studies and conferences in the wound and modification of the novels, extrapolation to the rest of the books of the year and books translations of public and private storytellers, and to find out what was .said in it of the words described by the lack of novel

Keywords: Few - Novel - Narrator - Nothing - Modern

المقدمة

الحمد للَّه رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذا بحث يتناول موضوعاً من مواضيع علم الجرح والتعديل، وفي لفظ من ألفاظه يطلقه بعض العلماء، وهو لفظ "قلة الرواية"، حيث وجدتهم يصفون به بعض الرواة، فيقولون:" فلان قليل الرواية أو قليل الحديث" أو"مقل" أو ما كان في معنى قلة الرواية كفلان " ليس له كثير حديث" ، و "ليس عنده كثير حديث" وهلم جرا .

مشكلة البحث:

تجيب الدراسة على إشكالية مهمة وهي: ما المعنى الذي يريده علماء الجرح والتعديل من الوصف بقلة الرواية، وما المراد منه؟ هل هو جرح أو هو مجرد وصف لعدد ما رواه من الأحاديث فقط دون تعرض لجرحه؟ فيجيب هذا البحث على هذا التساؤل الذي يتعلق به صحة الرواية وضعفها.

أهداف البحث:

١ -الوقوف على الرواة الذين وصفوا بقلة الرواية في الكتب الستة ، وحصرهم في مكان واحد.

٢ -معرفة حقيقة ومعنى لفظ "قلة الرواية" ؟ وهل هو جرح أو مجرد وصف لعدد مرويات الراوي؟

٣-حصر العلماء الذين استعملوا هذا اللفظ ، وطريقة استعمالهم له .

٤ -الوقوف على عدد استعمالهم له ، وهل هو من الألفاظ النادرة أو القليلة؟

٥ -الرد على من طعن في السنة النبوية من خلال قلة الرواية عند بعض الصحابة.

الدراسات السابقة:

لم أقف – حسب ما اطلعت عليه - على دراسات سابقة ، ولم يُبْحث هذا الموضوع

بشكل خاص حسب علمي، بل حتى ما كتب من معاجم أو مصادر لألفاظ الجرح والتعديل لم أجدهم تعرضوا لهذا اللفظ ككتاب معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل النادرة والمشهورة لسيد عبد الماجد الغوري ، والمعجم الاصطلاحي لألفاظ الجرح والتعديل في علم الحديث النبوي الشريف للدكتور بشير محمود فتاح .

الجديد الذي سأضيفه في البحث:

أ- حصر الرواة الذي حكم عليهم أئمة الجرح والتعديل بقلة الرواية في الكتب الستة.

ب-عمل مقارنة بين حكم الأئمة بقلة الرواية على الراوي وما عليه حكم الحافظ الذهبي وابن حجر والخلوص إلى نتيجة هذه المقارنة من الوقوف على معنى الوصف بقلة الرواية ،ومدى تأثيره على روايته للحديث.

حدود البحث

جعلت مجال دراسة الرواة في رجال الكتب الستة[1].

إجراءات البحث ستكون كالتالي :

أ- عزو الآيات بذكر اسم السورة ورقم الآية .

ب- إذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فأكتفي بالعزو له دون غيره من المراجع ، وذلك بذكر اسم الكتاب والباب ورقم الحديث ، كما أني أذكر إسناده وأكتفي بذلك دون دراسة له .

ج- أمَّا إذا كان الحديث في غير الصحيحين ، فإن كان في السنن الأربعة ومسند أحمد فأعزو لها دون غيرها ، وإن كان خارج السنن والمسند ، فأخرجه من مصادره الأصلية الأخرى ، وأورد الإسناد مع ذلك كله ودراسته ، ثم أختمه بالحكم عليه بالقبول أو الرد.

(١) الكتب الستة هي : صحيح البخاري وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه.

د- التعريف بمصطلحات فن الحديث من المصادر المختصة بها .

ه- توثيق جميع النصوص التي يتم نقلها من مصادرها الأصلية .

ز- تشكيل الآيات والأحاديث ، وضبط الأعلام .

منهج البحث

سرت في هذا البحث وفق المنهج التكاملي (الاستقرائي - التحليلي - النقدي - المقارن).

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن أقسمه إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين :

المبحث الأول: بيان الإقلال من الرواية، ودفع الشبهة عنه، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: طلب التثبت والاستيثاق عند الصحابة

المطلب الثاني: الأمر بقلة الرواية عند بعض الصحابة

المطلب الثالث: الألفاظ التي استخدمت للوصف بقلة الرواية في الجرح والتعديل

المطلب الرابع: عدد أحاديث الراوي الذي وُصف بقلة الرواية

ثم المبحث الثاني: الرواة الذين وصفوا بقلة الرواية في الكتب الستة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: جدول المقارنة بين الرواة الذي وصفوا بقلة الرواية

المطلب الثاني: دراسة لبعض الرواة الذين وصفوا بقلة الرواية في الكتب الستة

المطلب الثالث: المناقشة والاستنتاج لدراسة المرويات

الخاتمة، وفيها النتائج والتوصيات، ثم الفهارس.

واللَّه أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وصلى اللَّه وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تمهيد

درج استعمال لفظ القليل والقلة عند علماء الجرح والتعديل ، فما معنى القليل ؟

القلة في اللغة: نقيض الكثرة، وقد يعبَّر عن الشيء المعدوم بأنه قليل؛ بناءً على أنَّ القليل إذا بولغ فيه يستتبعه العدم، وقد جرى استعمالها عند أهل العلوم بناءً على مقتضاها اللغوي، فهي ما يقابل الكثرة، وهي نزارة الشيء، فيطلق لفظ القليل ويراد به ضد الكثير والنادر[1] .

وقد أفاد الثعالبي في كتابه فقه اللغة[2] أوصافاً ومسميات تتعلق بلفظ القلة من ذلك قولهم :

الثمد والوشل الماء القليل ، والغبية والبغشة بمعنى المطر القليل ، والضهل أي الماء القليل ، وناقة عزوز أي قليلة اللبن ، وشاة جدود أي قليلة الدر ، وامرأة نزور أي قليلة الولد ، وامرأة قتين أي قليلة الأكل ، وركية بكية يعني قليلة الماء ، شاة زمرة بمعنى قليلة الصوف ، ورجل زمر أي قليل المروءة .

المبحث الأول: بيان الإقلال من الرواية ، ودفع الشبهة عنه

المطلب الأول: طلب التثبت والاستيثاق عند الصحابة

من المبادئ الأساسية في نقل الخبر وتحمله التثبت والتوثق، وقد جاء به القرآن الكريم حيث أمر بالتثبت عند نقل الخبر فقال اللَّه سبحانه:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦] ، فالتثبت الوارد في الآية خاص بخبر الفاسق ، أما غيره فلا يحتاج إلى بحث وتثبت ، وقال جل وعلا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا...﴾ [النساء: ٩٤]، وفي الحديث عن أبي هريرة رضي اللَّه عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ:

(١) إبراهيم مصطفى وغيره، المعجم الوسيط، تحقيق : مجمع اللغة العربية، طبع دار الدعوة (٢/ ٧٥٦).

(٢) الثعالبي، عبد الملك بن محمد أبو منصور، فقه اللغة، المكتبة العصرية، بيروت (ص/ ١٣٤-١٣٥)

(كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ)[١]، وفي رواية (كفى بالمرء إثماً..)

ومعنى هذا أن من حدث بكل ما سمع وفيه الحق والباطل والصدق والكذب، ونقل عنه أيضاً ما حدث به فكان من جملة من يروي الكذب، وصار كاذباً بروايته إياه؛ وإن لم يتعمده ولا عرف أنه كذب.

بل إن النبي ﷺ حمَّل ناقل الكذب إثم الكاذب الأول لأنه أعانه بنقله لخبره المكذوب؛ إما متعمداً أو مقصراً في التثبت؛ فاستحق هذا الإثم العظيم، وذلك في الحديث المشهور عنه ﷺ أنه قال: (مَنْ حَدَّثَ عني بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ)[٢].

قال القاضي عياض:" وكيف لا يكون كاذباً وهو داخل تحت حدّ الكاذب، وكلامه داخل تحت حدّ الكَذِب، والرواية فيه عندنا: (الكاذِبين) على الجمع"[٣].

وبين الطحاوي[٤] أن ما روي عن رسول اللَّه ﷺ في وصفه "زعموا" بما وصفها به و، ذكره إياها أنها "بئس مطية الرجل"، فوجدنا زعموا لم تجئ في القرآن إلا في الإخبار عن المذمومين بأشياء مذمومة كانت منهم. وكل هذه الأشياء فإخبار عن اللَّه تعالى بها عن قوم مذمومين في أحوال لهم مذمومة، وبأقوال كانت منهم كانوا فيها كاذبين مفترين على اللَّه تعالى، فكان مكروها لأحد من الناس لزوم أخلاق المذمومين، وكان الأولى بأهل الإيمان لزوم أخلاق المؤمنين الذين سبقوهم بالإيمان

(١) أخرجه مسلم في "مقدمة صحيحه" باب النهي عَنْ الحديث بكل ما سمع، حديث (٥). قال ابن الجوزي: (فيه تأويلان، أحدها: أن يروي ما يعلمه كذبًا، ولا يبينه فهو أحد الكاذبين، والثاني: أنَّ يكون المعنى بحسب المرء أن يكذب؛ لأنَّه ليس كلُّ مسموع يصدق به، فينبغي تحديث الناس بما تحتمله عقولهم).

(٢) أخرجه مسلم، المقدمة، باب وجوب الرواية عن الثقات، (١/ ٧).

(٣) اليحصبي، القاضي عياض أبو الفضل، إكمال المعلم شرح صحيح مسلم، الناشر: دار الوفاء، سنة النشر: ١٤١٩-١٩٩٨

(٤) الطحاوي، أحمد بن محمد المصري، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى- ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.

وما كانوا عليه من المذاهب المحمودة والأقوال الصادقة التي حمدهم اللَّه تعالى عليها رضوان اللَّه عليهم ورحمته .

وقد جرى على ذلك أكثر الصحابة بعد وفاة الرسول اللَّه ﷺ، فهذا أبو بكر الصديق رضي اللَّه عنه يقول عنه الذهبي: "وكان أول من احتاط في قبول الأخبار، فروى ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن توَرَّث، فقال: " ما أجد لكِ في كتاب اللَّه شيئًا، وما علمت أن رسول اللَّه ﷺ ذكر لك شيئًا، ثم سأل الناس ، فقام المغيرة فقال : حضرتُ رسولَ اللَّه ﷺ يعطيها السدس ، فقال له : هل معك أحد ؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك فأنفذه لها أبو بكر رضي اللَّه عنه"[1] .

وكذلك كان عمر بن الخطاب رضي اللَّه عنه حيث سنَّ للمحدثين التثبت في الرواية، والتوثق في نقل الخبر، وكان ربما توقف في الخبر الذي يرويه واحد حتى يشهد معه آخر ، فعن أبي سعيد الخدري رضي اللَّه عنه، قال: كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ مِنْ مَجَالِسِ الأَنْصَارِ، إِذْ جَاءَ أَبُو مُوسَى كَأَنَّهُ مَذْعُورٌ، فَقَالَ: اسْتَأْذَنْتُ عَلَى عُمَرَ ثَلاَثًا، فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ، فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ؟ قُلْتُ: اسْتَأْذَنْتُ ثَلاَثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلاَثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ» فَقَالَ: وَاللَّهِ لَتُقِيمَنَّ عَلَيْهِ بِبَيِّنَةٍ، أَمِنْكُمْ أَحَدٌ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ: وَاللَّهِ لاَ يَقُومُ مَعَكَ إِلَّا أَصْغَرُ القَوْمِ، فَكُنْتُ أَصْغَرَ القَوْمِ فَقُمْتُ مَعَهُ، فَأَخْبَرْتُ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ذَلِكَ "[2].

---

(١) الذهبي، محمد بن أحمد، تذكرة الحفاظ، تحقيق: زكريا عميرات، طبع دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م (١/ ٩).وأثر أبي بكر هذا أخرجه أبو داود، كتاب الفرائض، باب في الجدة، حديث (٢٨٩٦)، والترمذي، كتاب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الجدة، حديث (٢/ ١٢)، وابن ماجه، كتاب الفرائض، باب ميراث الجدة، حديث (٢٧٢٤)، وفي إسناده قبيصة، ولا يصح له سماع من أبي بكر ، ولا يمكن شهوده القصة كما نص على ذلك ابن عبد البر في التمهيد (١١/ ٩١) وابن حزم في المحلى (٩/ ٢٧٣).

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه"، كتاب البيوع، باب الخروج في التجارة، حديث(٢٠٦٢)، ومسلم في "صحيحه"، كتاب الآداب، باب الاستئذان (٢١٥٣).

وكذلك كان عثمان بن عفان رضي اللَّه عنه، فعن بسر بن سعيد قال: "أَتَى عُثْمَانُ الْمَقَاعِدَ فَدَعَا بِوَضُوءٍ فَتَمَضْمَضَ ، وَاسْتَنْشَقَ ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلاثًا ، وَيَدَيْهِ ثَلاثًا ثَلاثًا ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ ثَلاثًا ثَلاثًا ثُمَّ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ هَكَذَا يَتَوَضَّأُ ، يَا هَؤُلاءِ أَكَذَاكَ ؟ قَالُوا : نَعَمْ ، لِنَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَهُ" (١).

وتثبت علي بن أبي طالب رضي اللَّه عنه في الحديث: فعنه رضي اللَّه عنه أنه قال: " كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ بِمَا شَاءَ مِنْهُ وَإِذَا حَدَّثَنِي عَنْهُ غَيْرِي اسْتَحْلَفْتُهُ فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَنِي وَصَدَقَ أَبُو بَكْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : (مَا مِنْ رَجُلٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا فَيَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ الْوُضُوءَ ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ فَيَسْتَغْفِرُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِلاَّ غَفَرَ لَهُ)(٢).

المطلب الثاني: الأمر بقلة الرواية عند بعض الصحابة رضي الله عنهم

بسبب طلب التثبت والاستيثاق عند الصحابة جاء الأمر بتقليل الرواية من بعضهم، فهذا عثمان بن عفان رضي اللَّه عنه يقول على المنبر:" لا يحلّ لأحد أن يروي حديثاً عن رسول اللَّه لم يسمع به في عهد أبي بكر ولا عهد عمر(٣). وعن معاوية رضي اللَّه

(١) أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد في مسنده، حديث (٤٩٤) بإسناد رواته ثقات، وأصل هذا الحديث في البخاري حديث (١٥٩)، ومسلم، حديث (٢٢٦).

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب في الاستغفار، حديث (١٥٢١)، والترمذي، أبواب الصلاة عن رسول اللَّه ﷺ، باب ما جاء في الصلاة عند التوبة، في حديث (٤٠٦) وحديث (٣٠٠٦)، وابن ماجه، أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فِي أن الصلاة كفارة، حديث (١٣٩٥)، كلهم إلى علي بن ربيعة عن أسماء بن الحكم الفزاري عن علي به. وأسماء صدوق كما في التقريب (١/ ١٣٥)، صححه ابن حبان حديث (٦٢٣)، والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة"، حديث (٧).

(٣) ابن سعد، محمد البصري، الطبقات الكبرى، تحقيق إحسان عباس، الناشر : دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٦٨ م (٢/ ٣٣٦)، الخطيب، محمد عجاج، السنة قبل التدوين، طبع مكتبة وهبة، ١٩٨٨ م (ص/ ٩٧).

عنه أنّه قال: "أيّها الناس! أقِلّوا الرواية عن رسول اللَّه، وإن كنتم تحدّثون فحدِّثوا بما كان يُتحدّث به في عهد عمر". ففي مصنف عبد الرزاق[1] عن معمر عن الزهري قال: قال أبو هريرة رضي اللَّه عنه: لما ولي عمر قال: أقلوا الرواية عن رسول اللَّه ﷺ إلا فيما يعمل به ، قال ثم يقول أبو هريرة رضي اللَّه عنه: أفإن كنت محدثكم بهذه الأحاديث وعمر حي أما واللَّه إذا لألفيت المخفقة ستباشر ظهري"[2].

وكان أبو هريرة رضي اللَّه عنه يحدث ويقول: "اسمعي يا ربة الحجرة اسمعي يا ربة الحجرة. وعائشة تصلى، فلما قضت صلاتها؛ قالت لعروة:" ألا تسمع إلى هذا ومقالته آنفا، إنما كان النبي ﷺ يحدث حديثاً لو عده العاد لأحصاه" [3].

ولم يكن بقية الصحابة رضي اللَّه عنهم أقل من عمر بن الخطاب رضي اللَّه عنه في الحرص على صيانة السنة والاجتهاد في التثبت بتقليل الرواية، ولهذا فقد تضافرت جهود كثير منهم على هذا المنهج، ومن نماذج ذلك ما يأتي:

فعن أنس بن مالك رضي اللَّه عنه قال: "إنه ليمنعني أن أحدثكم حديثا كثيراً أن النبي ﷺ قال: (مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) [4]. وقال أيضاً: "لَوْلاَ أَنْ أَخْشَى أَنْ أُخْطِئَ لَحَدَّثْتُكُمْ بِأَشْيَاءَ سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، لَكِنَّهُ قَالَ : (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)[5].

---

(١) (١١/ ٢٦٢)

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الجامع، باب الكذب على النبي ﷺ، حديث(٢٠٤٩٦).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، حديث(٣٥٦٧)، ومسلم، كتاب الزهد والرقائق، باب التثبت فِي الحديث وحكم كتابة العلم (٢٤٩٣).

(٤) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، حديث (١٠٨)، ومسلم في صحيحه في المقدمة، باب فِي التحذير من الكذب على رسول اللَّه صلى اللَّه تَعَالَى عليه وسلم.

(٥) أخرجه أحمد في المسند، حديث (١٢٩٦١)، والدارمي، المقدمة، باب اتقاء الحديث عن النبي ﷺ والتثبت فيه، حديث (٢٤١)، وفي اسناده عتاب البصري، قال ابن حجر :" صدوق"، انظر التقريب (ص/ ٦٥٦).

وهذا عبد اللَّه بن الزبير رضي اللَّه عنهما قال لأبيه الزبير: مَا لِي لاَ أَسْمَعُكَ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، كَمَا أَسْمَعُ ابْنَ مَسْعُودٍ ، وَفُلاَنًا ، وَفُلاَنًا ؟ قَالَ : أَمَا إِنِّي لَمْ أُفَارِقْهُ مُنْذُ أَسْلَمْتُ ، وَلَكِنِّي سَمِعْتُ مِنْهُ كَلِمَةً : (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)(١) .

وقال السَّائب بن يزيد: صحبت سعد بن مالك من المدينة إلى مكة؛ فما سمعته يحدث عن رسول اللَّه ﷺ حتى رجع(٢).

وقال معاوية رضي اللَّه عنه: "إِيَّاكُمْ وَأَحَادِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلاَّ حَدِيثًا كَانَ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ ، وَإِنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ أَخَافَ النَّاسَ فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : (مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ) (٣).

المطلب الثالث: الألفاظ التي استخدمت للوصف بقلة الرواية في الجرح والتعديل

عند استعراض كتب الجرح والتعديل وجدت ألفاظاً تم استخدامها للوصف بقلة الرواية إما بمشتقات هذا اللفظ أو بمعناه ، وإليك تفصيل ذلك :

أولاً : من الألفاظ التي استخدمت للتعبير بقلة الرواية لفظ "قليل" ومشتقاته مثل: "قليل الرواية أو قليل الحديث" ، و"رواياته قليلة" ، و"قلة روايته" ، و"مقل" ، و"له أحاديث قليلة" ، و" فلان من المقلين"(٤) ، وهلم جراً.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، حديث (١٠٧).

(٢) أخرجه ابن ماجه، أبواب السنة، باب التوقي في الحديث عن رسول اللَّه ﷺ، حديث (٢٩) بإسناد رواته كلهم ثقات.

(٣) أخرج الأثر عن معاوية الإمام أحمد في المسند، حديث (١٧١٨٤)، وابن حبان في صحيحه، (٣٤٠١)، والطبراني في الكبير، حديث (٨٦٩) بإسناد رواته ثقات، وأخرج الشق الثاني وهو النص النبوي الإمام البخاري، كتاب العلم، باب من يرد اللَّه به خيرا يفقهه في الدين، حديث (٣١١٦)، ومسلم، كتاب الزكاة، باب النهي عَنْ المسألة، حديث (١٠٣٧)،

(٤) ابن عدي، أبو أحمد عبد اللَّه الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، طبع دار الكتب العلمية (٢/ ٢١٦)، =

ثانياً: من الألفاظ التي استخدمت في معنى قلة الرواية ؛ لفظ " ليس له كثير حديث" ، و "ليس عنده كثير حديث" ، و "له حديث أو حديثان"، و"ليس له إلا حديث واحد" ، أو "له حديث واحد ، ليس له غيره" ، و "شيخ مجهول لم يرو الا حديثاً واحداً" ، و"لفلان من الحديث شيء يسير"[1].

ومن الألفاظ التي قيلت في الوصف بقلة الرواية لفظ "ليس بشيء" أو "ما هو بشيء" عند الإمام يحيى بن معين، فيريد بها في بعض من الأحيان قلة الرواية .

ذهب بعض العلماء إلى ذلك كابن القطان الفاسي واللَّكْنوي .

قال اللكنوي: "كثيراً ما نجد في «ميزان الاعتدال» وغيره في حقّ الرواة –نقلاً عن يحيى بن معين–: «إنه ليس بشيء». فلا تغتر به، ولا تظنّنَّ أن ذلك الراوي مجروحٌ بجرح قويّ. فقد قال الحافظ ابن حجر في «مقدمة فتح الباري»، في ترجمة (عبدالعزيز بن المختار البصري): ذكر ابن القطان الفاسي أن مراد ابن معين من قوله: (ليس بشيء)، يعني أن أحاديثه قليلة. انتهى. وقال السخاوي في «فتح المغيث»: قال ابن القطان: إن ابن معين إذا قال في الراوي: (ليس بشيء)، إنما يريد أنه لم يرو حديثاً كثيراً". انتهى[2].

وأفاد الدكتور عبد العزيز العبد اللطيف رحمه اللَّه أنَّ المراد به هو قلة الرواية ، وقد يريد بذلك الجرح الشديد ، ويميز بين هذين المعنيين بالقرائن .

قال الشيخ عبد العزيز العبد اللطيف في ضوابط الجرح والتعديل في كلامه عن ضوابط الجرح والتعديل حيث قال في الضابط الثاني عشر: "تُراعى اصطلاحات

= المجروحين لابن حبان (٣/ ٩)، الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢٠٧)

(١) البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، التاريخ الكبير، تحقيق السيد هاشم الندوي. (٨/ ١٦٨)، ابن حبان، محمد بن حبان البستي، الثقات، طبع دار الفكر، ت : السيد شرف الدين أحمد. (٣/ ٦٣)، الكامل لابن عدي (٤/ ٤٤).

(٢) اللكنوي، أبو الحسنات محمد عبد الحي، الرفع والتكميل- أبو الحسنات اللكنوي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، طبع مكتب المطبوعات الإسلامية-حلب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ (ص/ ٢١٢).

الأئمة فيما يطلقونه من ألفاظ الجرح والتعديل، ومن ذلك قول يحيى بن معين: (فلان لا بأس به) يعني ثقة[١]. وقوله: (فلان ليس بشيء) يعني أن أحاديثه قليلة جداً. ثم فصل في موضع آخر في كلامه على مصطلحات الأئمة فقال: "من اصطلاحات ابن معين: ثم ذكر بعضها.

ثم قال: إذا قال: (ليس بشيء) فالمراد أن أحاديث الراوي قليلة. وقد يريد بذلك الجرح الشديد. وإنما يُعَرفُ ذلك بتتبع الأقوال الأخرى لابن معين وأقوال غيره من الأئمة في ذلك الراوي، فإذا كان الراوي الذي قال فيه ابن معين: (ليس بشيء) قليلَ الحديث، وقد وثقه ابن معين في الروايات الأخرى أو وثقه الأئمة الآخرون تعيّن حملُ كلمة ابن معين على معنى قلة الحديث لا الجرح. وأما إذا وجدنا راوياً كأبي العطوف الجراح بن المنهال، قال فيه ابن معين: (ليس بشيء) وقد اتفق الأئمة على جرحه جرحاً شديداً فذلك قرينة على أن مراد ابن معين موافق لمراد الأئمة"[٢].

أقول: وعبارة "ليس بشيء" عند ابن معين - بدون شك - لا تفيد تجريحاً، بل لو قيل هي من مراتب التعديل ليس ببعيد، فلعلها في مرتبة "ليس به بأس" عند ابن معين، فقد سأل عثمان الدارمي ابن معين عن أبي دراس فقال: "إنما يروي حديثاً واحداً، ليس به بأس"[٣].

(١) قد اشتبه على البعض أن يحيى بن معين لا يفرق بين المرتبة الثانية والثالثة من مراتب التعديل، وإنما يسوي بينهما، وبنوا الحكم على قول ابن خيثمة قلت لابن معين: "إنك تقول: (فلان ليس به بأس) و (فلان ضعيف)، فقال: إذا قلت لك (ليس به بأس) فهو ثقة، وإذا قلت لك (ضعيف) فليس هو بثقة، لا تكتب حديثه"، ففهم البعض من ذلك أنَّ درجة من يقول فيه (ليس به بأس) هي درجة من يقول (ثقة)، والجواب على ذلك هو أنه لا يؤخذ من قول ابن معين السابق إنَّ من يقول فيه (ليس به بأس) مثل من يقول فيه (ثقة)، وإن مقالته السابقة لا تفيد المساواة بين العبارتين، وليس هذا مراد ابن معين، وإنما مراده-واللَّه أعلم- أن من قال فيه (ليس به بأس) فهو داخل في مضمون الثقة، وهي مراتب، وأن مرتبة (ثقة) أعلى من مرتبة (ليس به بأس)، فهما مختلفان؛ وإن اشتركا في مطلق الثقة.

(٢) عبد العزيز العبد اللطيف، ضوابط الجرح والتعديل (ص/ ١٨٦، ١٩٣).

(٣) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث، طبع دار الكتب العلمية - لبنان، ١٤٠٣ه (١/ ٣٧١).

فيتبين من هذه النقول وهذا العرض أنَّ الغالب في استعمال لفظ (ليس بشيء) عند الإمام يحيى بن معين هو الوصف بقلة الرواية، وقد يستعملها أحياناً في التعديل كمرتبة "ليس به بأس"، ويستعملها أحياناً في الجرح.

المطلب الرابع: عدد أحاديث الراوي الذي وُصف بقلة الرواية

يتبين أن الراوي المقل من الرواية هو من تكون عدد روايته قليلة ليست بكثيرة، ولا يوجد ضابط لذلك، حيث لم يرد نص صريح في تحديد القليل والكثير من الرواية، بل إن ابن حزم ذكر في معرض رده على من أنكر الإكثار من الرواية عدم وجود الحد للقليل، فقال :"فصل في فضل الإكثار من الرواية للسنن، وذهب قوم إلى ذمِّ الإكثار من الرواية، ونسبوا ذلك إلى عمر ...، وقولهم هذا داحضٌ بالبرهان الظاهر، وهو أن يقال لمن ذمَّ الإكثار من الرواية : أخبرنا، أخيرٌ هي أم شرٌّ؟ ولا سبيل إلى وجه ثالث .فإن قال: هي خيرٌ، فالإكثار من الخير خيرٌ .وإن قال هي شرٌّ، فالقليل من الشرّ شرٌّ، وهم قد أخذوا بنصيب وافرٍ منه ...، وأيضاً فنقول لهم: عرفونا حد الإكثار من الرواية المذمومة عندكم لنعرف ما تكرهون؛ وحد غير الإكثار المستحب عندكم...."[1].

لكن ورد عن تحديد بالإشارة من بعض الأئمة كالذهبي رحمه اللَّه في ترجمته لهارون بن رئاب حيث قال:" هارون بن رئاب أبو بكر التميمي: هو مقل من الرواية، حتى قال ابن عيينة: عنده أربعة أحاديث"[2].

وقال في «تاريخ الإسلام»[3]: "عبد الرحمن بن أزهر الزهري... وهو مقل من الرواية، له أربعة أحاديث".

(١) ابن حزم، علي بن أحمد الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، طبع دار الصميعي (٢/ ٢٥٢).
(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٦٣).
(٣) (٢/ ٦٧١).

المطلب الخامس: بيان الفرق بين مصطلح "قلة الرواية" ، وبين "قلة الرواة"

لا بد من معرفة الفرق بين مصطلح "قلة الرواية" ، وبين "قلة الرواة"، فيتعلق بالثاني وهو "قلة الرواة" معنى المجهول عند المحدثين ، ولا علاقة له بقلة الرواية ، فقد يكون الراوي مقلاً من الرواية لكنه معروف الحال ، بل قد يكون ثقة ، وأما المصطلح الثاني فيتعلق به الراوي المجهول ، وهو عند المحدثين على قسمين[(١)] :

١ – مجهول العين: وهو مَن روى عنه راوٍ واحد ولم يُذكر بجرح ولا تعديل.

٢ – ومجهول الحال: وهو من روى عنه اثنان فصاعدًا ولم يُذكر بجرح ولا تعديل.

قال الحافظ ابن حجر :" فإن سمي الراوي وانفرد راو واحد بالرواية عنه ؛ فهو مجهول العين ؛ كالمبهم ، فلا يقبل حديثه إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح ، وكذا من ينفرد عنه «على الأصح» إذا كان متأهلا لذلك. أو إن روى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق ؛ فهو مجهول الحال ، وهو المستور ، وقد قبل روايته جماعة بغير قيد ، وردها الجمهور. والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها ، بل يقال : هي موقوفة إلى استبانة حاله كما جزم به إمام الحرمين "[(٢)] .

ويظهر من كلام ابن حجر أنه لم يفرق بين مجهول الحال والمستور فكلاهما بمعنى واحد، لكن عند الحنفية يفرقون بين مجهول الحال والمستور ، فالمستور عندهم على روايتين عن الإمام أبي حنيفة، أنه كالفاسق فلا يقبل خبره، وقيل كالعدل فيقبل خبره[(٣)].

المبحث الثاني: الرواة الذين وصفوا بقلة الرواية في الكتب الستة

عند جمع الرواة الذين وصفوا بلفظ "قليل الرواية" أو ما فيه معناه في الكتب الستة

(١) ابن حجر، العسقلاني، نزهة النظر (ص/ ١٢٥)، السيوطي، جلال الدين، تدريب الراوي (١/ ٣١٦) .

(٢) نزهة النظر (ص/ ١٢٥-١٢٦).

(٣) كشف الأسرار (٢/ ٢٠)، التقرير والتحبير (٢/ ٢٤٧).

وجدتهم أكثر من عشرين راوياً ، فحصل مني أحصاء لهم، مع دراسة لثمانية منهم ، وتخريج رواياتهم ، وقسمته إلى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: جدول المقارنة بين الرواة الذي وصفوا بقلة الرواية، ومن وصفهم بذلك ، وحكم الذهبي وابن حجر عليهم ، مع إحصاء عدد مروياتهم في الكتب الستة .

الراوي الذي وصف بقلة الرواية	من وصفه بقلة الرواية	ما قيل فيه من جرح وتعديل عند الذهبي وابن حجر	عدد ما روي له في كتب السنة
١- أبو الرحال الأنصاري البصري، اسمه محمد بن خالد وقيل خالد بن محمد	قال ابن عدي في الكامل (٣/ ٢٨) : "وهو قليل الحديث ، وفي حديثه بعض النكر".	قال أبو حاتم في الجرح والتعديل (٧/ ٢٤٢): "ليس بقوي منكر الحديث" . وقال البخاري في التاريخ الكبير (٣/ ١٧٢) :"عنده عجائب" . وقال الذهبي في الكاشف (٢/ ٤٢٦) وابن حجر في تقريب التهذيب (٢/ ٦٤٠) : "ضعيف" .	له حديث واحد عند الترمذي (٢١٥٤) .
٢- عبد الرحمن بن معاوية أبو الحُوَيْرِث المدني	قال ابن عدي (٤/ ٣١٠) : "وقال النسائي فيما أخبرني محمد بن العباس عنه عبد الرحمن بن معاوية أبو الحويرث ليس بثقة، وأبو الحويرث هذا ليس له كثير حديث ، ومالك أعلم به ، لأنه مدني ولم يرو عنه شيئاً " .		له ثلاثة أحاديث هي : ١-سنن أبي دود (١١٠٥) ٢- سنن أبي داود (٣٧٧٩) ٣- سنن ابن ماجه (٢٤١٩)
٣- عثمان الشَّحَّام	قال ابن عدي:" وعثمان الشحام	قال أحمد : "ليس به بأس" الكاشف الستة: (٣/ ٣٩٩)	روى ثلاثة أحاديث : ١-مسلم (٢٨٨٧)

	ليس له كثير حديث ، وما رأى به بأساً في رواياته". الكامل (٥/ ١٧٢)	قال ابن حجر:" لا بأس به ". تقريب التهذيب (٢/ ٣٨٧)	٢-النسائي (١٣٤٦) ٣- النسائي (٤٠٨١)
٤- القاسم بن فَيَّاض الصنعاني	قال ابن عدي (٦/ ٣٦) :"والقاسم هذا ليس له كثير حديث ، ويروي عنه هشام بن يوسف اليسير" .	قال الذهبي: "ضعف" الكاشف (٢/ ١٣٠) وقال ابن حجر:" مجهول" التقريب (ص/ ٤٥١)	له حديث واحد في سنن أبي داود (٤٤٦٧)
٥-علي بن عبد اللَّه البارقي الأزدي	قال ابن عدي: "وليس لعلي البارقي الأزدي كثير حديث، ولا بأس به عندي" . الكامل في الضعفاء (٦/ ٣٠٦)	قال ابن حجر: "صدوق . ربما أخطأ" تقريب التهذيب (١/ ٧٠٠)	له ثلاثة أحاديث في الكتب الستة : ١- مسلم (١٣٤٢) ٢- النسائي (١٦٦٥) ٣- النسائي (٢٥٢٥)
٦- هاشم بن البَرِيْد الكوفي	قال ابن عدي (٧/ ١١٧) :" ليس له كثير حديث" .	قال الذهبي: "ثقة" الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٤/ ٤١٧) قال ابن حجر : "ثقة إلا أنه رمي بالتشيع" تقريب التهذيب (ص/ ١٠١٦)	له أربعة أحاديث : ١-النسائي (٩٧٠) ٢- أبي داود (٢٩٨٤) ٣-ابن ماجه (٣٥٢) ٤- ابن ماجه (٩٣٠)
٧- عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر المكي	قال ابن عدي (٥/ ٢٩٤) :" ولعبد الوهاب أحاديث وليست بالكثيرة" .	قال أحمد بن حنبل: "ليس بشيء، ضعيف الحديث" . الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٦٩) قال ابن حجر : "متروك" تقريب التهذيب (١/ ٦٣٣)	له أثر واحد في سنن ابن ماجه (٧٤)
٨- حمادٌ بن	وقال ابن عدي:	ضعفه الذهبي وابن حجر .	له ثلاثة أحاديث كلها

عبد الرحمن الكلبي أبو عبد الرحمن من أهل قنسرين	"قليل الرواية".	الكاشف(٢/ ٣١٥)،التقريب(ص/ ١٧٨)	في سنن ابن ماجه وهي (٢٥٣ ، ١٥٥٣ ، ٣٦٨٠)
٩-خالد بن ذَكْوان المدني البصري	قال ابن عدي (٣/ ٧) :"ولخالد بن ذكوان أحاديث وليست بالكثيرة" .	قال الذهبي : "ثقة" الكاشف الستة (٢/ ٣٤٣) قال ابن حجر:" صدوق" تقريب التهذيب (١/ ٢٨٥)	له أربعة أحاديث : ١- البخاري (١٩٦٠) وأخرجه مسلم (١١٣٦) ٢- البخاري (٢٨٨٢) ٣- البخاري (٤٠٠١) وأبو داود (٤٩٢٢) ، الترمذي (١٠٩٠) وابن ماجه (١٨٩٧) . ٤- أبي داود (٥٢١٤)
١٠- هشام بن حُجَيْر المكي ، الحجازي	قال ابن عدي (٧/ ١١١) :"ولهشام بن حجير أحاديث وليست بالكثيرة" .	قال الذهبي : "ثقة" . الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٤/ ٤٢٤)، قال ابن حجر :"صدوق له أوهام". تقريب التهذيب: (١/ ١٠٢٠) .	له في الكتب الستة خمسة أحاديث: ١-البخاري (٦٧٢٠) ، ومسلم (١٦٥٤). ٢-ومسلم (٧) . ٣- مسلم (١٢٤٦) ٤-النسائي (٥٦٨) ٥-النسائي (٢٧٣٦)
١١-مِيناء بن أبي ميناء القرشي	ذكره في " المجروحين"(٣/ ٢٢) . وقال : "منكر الحديث ، قليل	قال الذهبي :"ضعفوه" . الكاشف (٤/ ٣٨٠) وقال في الميزان (٤/ ٢٣٨):"لا يدرى من هو ؛ فإن كان مولى ابن عوف فساقط" .	له حديث واحد في سنن الترمذي (٣٩٣٩)

	الرواية ، روى أحرفاً يسيرة لا تشبه أحاديث الثقات ، وجب التنكب عن روايته" .	وقال ابن حجر: "متروك ورمي بالرفض" تقريب التهذيب (١/ ٩٩٠) .	
١٢-حماد بن دُلَيْل قاضي المدائن يكنى أبا زيد .	قال ابن عدي (٢/ ٢٥٠) : " قليل الرواية" .	قال الذهبي :"ثقة" الكاشف (٢/ ٣١٤) وقال ابن حجر :"صدوق، نقموا عليه الرأي". تقريب التهذيب: (ص/ ٢٦٨)	له حديث واحد عند أبي داود (٤٦١٢)
١٣- بكر بن زُرْعَة الخَوْلاني الشامي	قال الإمام الذهبي في "تاريخ الاسلام" : "صويلح الحديث مقل"	قال الإمام الذهبي في "تاريخ الاسلام" : صويلح الحديث مقل". "مقبول" تقريب التهذيب (١/ ١٧٥)	له حديث واحد في سنن ابن ماجه حديث (٨)
١٤- عبد الملك بن نافع الشيباني الكوفي	قال أبو حاتم:" شيخ مجهول، لم يرو إلا حديثاً واحداً، قطع الشيباني ذلك الحديث، فجعله حديثين، لا يثبت حديثه، منكر الحديث". الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٣٧١).	قال الذهبي: "ضعفوه" الكاشف (٣/ ٣٣٠) قال ابن حجر: "مجهول" تقريب التهذيب: (١/ ٦٢٨)	روى له النسائي حديثاً واحداً (٥٧١٠) قال أبو عبد الرحمن : "عبد الملك بن نافع ليس بالمشهور ، ولا يحتج بحديثه ، والمشهور عن ابن عمر خلاف حكايته" .
١٥-حَرْب بن مَيْمُون البصري أبو الخطاب	قال ابن عدي (٢/ ٤١٨):	وثقه الذهبي الكاشف (ص/ ٣١٧)	له في صحيح مسلم حديث (٢٠٤٠)

مولى النضر بن أنس	"وحرب بن ميمون هذا ليس له كثير حديث" .	وقال ابن حجر: "صدوق رمي بالقدر" التقريب (ص/ ١٥٥)	وفي جامع الترمذي حديث (٢٤٣٣)
١٦- سعيد بن عبد الرحمن أبو شيبة	قال ابن عدي (٣/ ٣٩١): "وسعيد هذا ليس له كثير حديث ، وله شيء يسير ، وعبد الواحد يحدث عنه وليس بذلك المعروف" .	قال الذهبي: "يغرب وثقه أبو داود" الكاشف (١/ ٤٤٠) . وقال في التقريب (١/ ٢٣٨): "مقبول" وذكره ابن حبان في كتاب الثقات (٦/ ٣٦٥) .	له حديث واحد في النسائي (٣٨٧٥)
١٧- شدَّاد بن سعيد أبو طلحة الراسبي البصري	وقال أبو أحمد بن عدي: "ليس له كثير حديث ، ولم أر له حديثا منكرا ، وأرجو أنه لا بأس به" . الكامل (٥/ ٦٩) .	"وثقه أحمد وغيره ، وضعفه من لا يعلم" الكاشف (١/ ٤٨١). قال في التقريب: (ص/ ٢٦٤):"صدوق يخطئ"	له ثلاثة أحاديث هي كالتالي: ١- صحيح مسلم (٢٧٦٧) ٢-سنن النسائي (٥٤٥٦) ٣-جامع الترمذي (٢٣٥٠)
١٨- ثُمَامَة بن شَراحيل اليماني	قال الدارقطني: "لا بأس به، شيخ مقل". تهذيب الكمال: (٤/ ٤٠٣)	قال ابن حجر : "مقبول" تقريب التهذيب (١/ ١٨٩)	له حديثان: سنن أبي داود (٣٠٦٤) جامع الترمذي (١٣٨٠)
١٩- جعفر بن بُرْد الراسبي الدباغ الخراز البصري مولى أم سالم الراسبية	قال الدارقطني: ليس يحدث عن أم سالم غير جعفر هذا ، وهو شيخ بصري ،	قال ابن حجر :"مقبول" . تقريب التهذيب: (١/ ١٩٨)	له حديث واحد في سنن ابن ماجه (٣٣٢١)

	مقل يعتبر به. تهذيب الكمال: (٥/ ١٠)		
٢٠- زيد بن محمد بن زيد بن عبد اللَّه بن عمر بن الخطاب القرشي ، العدوي المدني	قال الدارقطني : "مقل فاضل ، وهم خمسة إخوة كلهم ثقات" تهذيب الكمال (١٠/ ١٠٦)	وثقه الذهبي وابن حجر انظر الكاشف (١/ ٤١٩) التقريب (ص/ ٣٥٦)	له في الكتب الستة ثلاثة أحاديث هي : مسلم (٧٢٣) ، (١٨٥١) النسائي (٢٧٤٧) .
٢١- محمد بن أبي إسماعيل ، واسمه راشد ، السلمي الكوفي	قال الدارقطني : "مقل لا أعرف له مسنداً". سؤالات البرقاني للدارقطني (ص/ ٥٩)	وثقه الذهبي وابن حجر انظر الكاشف (٤/ ٨٦) التقريب (ص/ ٨٢٧)	له أربعة أحاديث هي : ١-مسلم (٩٨٩) وأخرجه النسائي (٢٤٩٥) وأبو داود (١٥٨٥) ٢-مسلم (٢٥٩٢) ٣- مسلم (١٠١٧) ٤- أبو داود (٣٠٢)

التحليل والاستنتاج لجدول المقارنة

يتبين من خلال هذا العرض لواحد وعشرين راوياً وصفوا بقلة الرواية ، ومقارنة ذلك بحكم الحافظ الذهبي وابن حجر ما يأتي:

١-الذين اتفق الذهبي وابن حجر على توثيقهم أو وصفهم بالصدق خمسة رواة.

٢-الرواة الذين اتفق الذهبي وابن حجر على جرحهم ورد حديثهم تسعة رواة.

٣-الرواة الذين اختلف قول الحافظ الذهبي وابن حجر في الحكم عليهم خمسة رواة، أربعة منهم اختلف الذهبي وابن حجر في الحكم عليهم فيما بين التوثيق والحكم بالصدق ، وواحد اختلف الذهبي وابن حجر في الحكم عليهم فيما بين الوصف بالتوثيق والتضعيف .

فبهذا يتبين أنَّ النسبة بين القبول والرد متوسطة بينهما ، وعلى ذلك الوصف بقلة الرواية يطلق على الثقة وعلى الراوي المجروح على حد سواء .

المطلب الثاني : دراسة لبعض الرواة الذين وصفوا بقلة الرواية في الكتب الستة ، وهم كالتالي:

١ - حمَّاد بن عبد الرحمن الكلبي أبو عبد الرحمن القنسريني

أ-من وصفه بقلة الرواية

وصفه بقلة الرواية ابن عدي، حيث قال "وهو قليل الرواية"[(١)].

ب-أقوال علماء الجرح والتعديل فيه

قال أبو زرعة: "يروي أحاديث مناكير"، وقال أبو حاتم: " هو شيخ مجهول، منكر الحديث، ضعيف الحديث"[(٢)]. وضعفه الذهبي وابن حجر[(٣)].

روى له ابن ماجه في السنن دون غيره من أصحاب الكتب الستة.

ج-عدد رواياته في الكتب الستة

له ثلاثة أحاديث في سنن ابن ماجه وهي:

الحديث الأول: ما حدث به حماد بن عبد الرحمن بقوله: حدثنا أبو كرب الأزدي ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ ، قال: (مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ ، أَوْ لِيُبَاهِيَ بِهِ الْعُلَمَاءَ ، أَوْ لِيَصْرِفَ وُجُوهَ النَّاسِ إِلَيْهِ ، فَهُوَ فِي النَّارِ) .

تخريج الحديث: الحديث بهذا الإسناد تفرد به ابن ماجه، وأخرجه في أبواب السنة، باب الانتفاع بالعلم والعمل به، حديث (٢٥٣).

وهذا الإسناد بجانب حال حماد بن عبد الرحمن فيه أبو كرب الأزدي، وهو

---

(١) ابن عدي، الكامل (٢/ ٢٤٢).

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل(٣/ ١٤٣).

(٣) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، طبع دار القبلة للثقافة الإسلامية (٢/ ٣١٥)، التقريب (ص/ ١٧٨).

مجهول[١].

وللحديث شاهد بنحوه من حديث كعب بن مالك، أخرجه الترمذي وقال: "هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسحاق بن يحيى بن طلحة ليس بذاك القوي عندهم، تُكُلِّم فيه من قبل حفظه".

وإسحاق ضعفه الذهبي وابن حجر وغيرهما.[٢].

قلت: وهذا مما استنكر على إسحاق بن أبي يحيى ، فقد رواه العقيلي في ترجمته في كتابه «الضعفاء» (١/ ١٠٣) وقال عقبه: "لا يتابع عليه".

وأنكره عليه كذلك ابن عدي في «الكامل» (١/ ٥٤١)، وقال: "وهذا الحديث بهذا الإسناد لا يأتي به غير إسحاق بن يحيى".

وقد اعتبر العلماء أن هذا المعنى ورد مرفوعاً عن عدد من الصحابة ، وأقوى الروايات هي رواية جابر بن عبد اللَّه التي أخرجها ابن ماجه (٢٥٤) من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر به، وفيه عنعنة ابن جريج وأبي الزبير، وكلاهما مدلسان[٣].

وقد أخرجها كذلك ابن حبان ، حديث (٧٧)، والحاكم ، حديث (٢٩٠) وصححها ووافقه الذهبي ، وصححها البوصيري على شرط مسلم (١/ ٣٧).

الخلاصة أنَّ هذا الحديث بسبب هذه الشواهد ذهب بعض العلماء إلى تحسينه

(١) ابن حجر، التقريب (ص/ ١١٩٧).

(٢) الكاشف (١/ ٢٣٩) والتقريب (ص/ ١٠٣).

(٣) انظر التقريب (ص/ ٨٩٥)، (ص/ ٦٢٤)، وللحديث شواهد أخرى لكنها ذات أسانيد واهية كالذي من حذيفة عند ابن ماجه حديث (٢٥٩) وفيه بشير بن ميمون وهو متروك متهم كما قاله ابن حجر في التقريب (ص/ ١٧٣)، وما أخرجه أحمد في المسند (٨٤٥٧)، وابن ماجه (٢٦٠) بنحوه من حديث أبي هريرة، وفيه عبد اللَّه بن سعيد المقبري وهو متروك كما قاله البخاري وأحمد بن حنبل والعقيلي. انظر تهذيب الكمال (١٥/ ٣١)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٤٥).

كالسيوطي والألباني[1]، ومنهم من حكم عليه بالضعف كابن الجوزي وأبي الفضل القيسراني[2] ، لأنَّ هذه الشواهد لم تزده إلا ضعفاً، فكل حديث منها لا يخلو من مقال، لذا قال أبو جعفر العقيلي:" في هذا الباب أحاديث عن جماعة من أصحاب النبي ﷺ لينة الأسانيد كلها، عن النبي ﷺ "[3].

ولفظ حديثنا مروي عن مكحول ولم يرفعه كما عند ابن أبي شيبة ، كتاب الأدب ، باب في الرجل يطلب العلم يريد به الناس ويحدث به ، حديث (٢٦٦٥٠)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١/ ٣٣٧)

والأقرب -واللَّه تعالى أعلم-أن الحديث لا يصح مرفوعاً لحال أبي كرب، ولعدم وجود متابعات لحماد.

الحديث الثاني: ما حدث به هشام بن عمار قال حدثنا حماد بن عبد الرحمن بقوله حدثنا إدريس الأودي، عن سعيد بن المسيب، قال: "حَضَرْتُ ابْنَ عُمَرَ فِي جِنَازَةٍ ، فَلَمَّا وَضَعَهَا فِي اللَّحْدِ ، قَالَ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ، فَلَمَّا أَخَذَ فِي تَسْوِيَةِ اللَّبِنِ عَلَى اللَّحْدِ ، قَالَ : اللَّهُمَّ أَجِرْهَا مِنَ الشَّيْطَانِ ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، اللَّهُمَّ جَافِ الأَرْضَ عَنْ جَنْبَيْهَا ، وَصَعِّدْ رُوحَهَا ، وَلَقِّهَا مِنْكَ رِضْوَانًا ، قُلْتُ : يَا ابْنَ عُمَرَ ، أَشَيْءٌ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَمْ قُلْتَهُ بِرَأْيِكَ ؟ قَالَ: إِنِّي إِذًا لَقَادِرٌ عَلَى الْقَوْلِ ، بَلْ شَيْءٌ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ".

تخريج الحديث: الحديث بهذا الإسناد أخرجه ابن ماجه، في أبواب الجنائز، باب ما جاء فِي إدخال الميت القبر، حديث (١٥٥٠) . وفي إسناده إدريس بن صبيح

(١) السيوطي، الجامع الصغير (٢/ ٣٠٢)، الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح وضعيف الجامع الصغير (١١٣٢٩).

(٢) ابن الجوزي، عبد الرحمن، العلل المتناهية (١/ ٨١)، ومصباح الزجاجة (ص/ ٣٧)، وكتاب معرفة التذكرة (ص/ ٢٢٣).

(٣) العقيلي، الضعفاء الكبير (٣/ ٣٢٥).

الأودي، وهو مجهول كما قاله الذهبي وابن حجر[١].

وقد أُخْرج الحديث من طرق أخرى إلى ابن عمر، منها ما رواه أبو داود ،كتاب الجنائز، باب في الدعاء للميت إذا وضع في قبره حديث(٣٢١٣) ، من طريق همام ، عن قتادة ، عن أبي الصديق ، عن ابن عمر بنحوه ، والترمذي، أبواب الجنائز عن رسول اللَّه ﷺ، باب ما يقول إذا أدخل الميت القبر، حديث (١٠٤٦)، من طريق أبي خالد الأحمر ، قال : حدثنا الحجاج ، عن نافع ، عن ابن عمر بنحوه .

وقد صحح الحديث ابن الجارود في المنتقى (٥٩٩) وابن حبان، في صحيحه (٣١٠٩)، والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة" (٢٢٧)، والحاكم في "مستدركه" حديث (١٣٥٣) وقال: على شرط الشيخين، ولم يخرجاه وسكت عنه الذهبي.

والذي يظهر أن الحديث حسن لغيره؛ لحال حماد بن عبد الرحمن ووجود إدريس بن صبيح ، ولوجود المتابعات إلى ابن عمر رضي اللَّه عنه .

الحديث الثالث: ما حدث به حماد بن عبد الرحمن بقوله: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم الأنصاري، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبد اللَّه بن عباس قال: قال رسول اللَّه ﷺ: (مَنْ عَالَ ثَلاَثَةً مِنَ الأَيْتَام ، كَانَ كَمَنْ قَامَ لَيْلَهُ ، وَصَامَ نَهَارَهُ ، وَغَدَا وَرَاحَ شَاهِرًا سَيْفَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَكُنْتُ أَنَا وَهُوَ فِي الْجَنَّةِ أَخَوَيْنِ ، كَهَاتَيْنِ أُخْتَانِ ، وَأَلْصَقَ إِصْبَعَيْهِ السَّبَّابَةَ وَالْوُسْطَى).

تخريج الحديث: الحديث أخرجه ابن ماجه، أبواب الأدب، باب حق اليتيم، حديث (٣٦٨٠)، وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" حديث (١١٨١٦) بنحوه ، وفي "الأوسط" حديث (٨٤٧٧) بمعناه مختصراً . وفيه إسماعيل بن إبراهيم

(١) الذهبي، الكاشف (٢/ ٨٥)، العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، تقريب التهذيب، ت:محمد عوَّامة، طبعة دار الرشيد، حلب، الطبعة الأولى ١٤٠٦ه (ص/ ١٢١).

الأنصاري، وهو مجهول كما قاله الذهبي وابن حجر[1]. لذا ضعفه البوصيري (٤/ ١٠٤)، والألباني في ضعيف الجامع الصغير (٥٦٩٣).

د-المناقشة والاستنتاج

يظهر لي من خلال هذا العرض أنَّ أحاديث حماد بن عبد الرحمن الثلاثة كلها يرويها من طريق مجاهيل مما يستدعي انكار روايته أو ردها ، وهو الذي حكم به عليه أهل العلم ، لذا قلَّت روايته في السنة .

٢-مِيْناء بن أبي ميناء، ويقال : مينا بن أبي مينا الزهري القرشي مولاهم ، مولى عبد الرحمن بن عوف .

أ-من وصفه بقلة الرواية

وصفه بقلة الرواية ابن حبان حيث قال: "روى عنه عبد الرزاق عن أبيه عنه، منكر الحديث قليل الرواية روى أحرفا يسيرة لا تشبه أحاديث الثقات"[2].

ب-أقوال علماء الجرح والتعديل فيه

قال ابن معين: "ليس بثقة" وربما قال: "من ميناء أبعده اللَّه"[3].

وقال البخاري: "مينا مولى عبد الرحمن بن عوف، ومينا ليس بثقة، يحدث عبد الرزاق عنه عن أبيه ليس بثقة"[4]. وقال الترمذي: "روي عنه أحاديث مناكير في غفار وأسلم وجهينة ومزينة"[5]. وقال النسائي: "ليس بثقة"[6]. وقال العقيلي: "روى عنه، همام بن نافع أحاديث مناكير لا يتابع منها على شيء"[7].

(١) الذهبي، الكاشف (٢/ ١١٢)، ابن حجر، تقريب التهذيب (١/ ١٣٦).
(٢) المجروحين (٣/ ٢٢).
(٣) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ٨٠).
(٤) ابن عدي، الكامل في الضعفاء (٨/ ٢١٩).
(٥) المزي، شرف الدين عبد الرحمن، تهذيب الكمال (٢٩/ ٢٤٥).
(٦) النسائي، عبد الرحمن، الضعفاء والمتروكين (١/ ٢٣١).
(٧) البخاري، محمد بن إسماعيل، الضعفاء الكبير (٤/ ٢٥٣).

وشدَّد الكلام فيه ابن حبان، فذكره في كتابه المجروحين، وقال: "منكر الحديث، قليل الرواية، روى أحرفاً يسيرة لا تشبه أحاديث الثقات، وجب التنكب عن روايته"(١).

وضعفه الذهبي، وقال: "لا يدرى من هو؛ فإن كان مولى ابن عوف فساقط"(٢).

وقال ابن حجر: "متروك، ورمي بالرفض"(٣).

وكلام ابن حجر- رحمه اللَّه -فيه مبني على ما قيل فيه من جرح وتعديل، وكذلك على ما رواه من أحاديث؛ حيث وجدتها كلها في تأييد تشيعه إلا هذا الحديث الذي رواه الترمذي(٤).

ج-عدد رواياته في الكتب الستة

له حديث واحد في سنن الترمذي (٣٩٣٩)، وهو علته، ولم يتابع عليه.

وهو ما أخرجه الترمذي في "جامعه"، أبواب المناقب عن رسول اللَّه ﷺ، باب في فضل اليمن، حديث (٣٩٣٩)، قال فيه: حدثنا أبو بكر بن زنجويه، قال: حدثنا عبد الرزاق قال: أخبرني أبي، عن ميناء مولى عبد الرحمن بن عوف قال: سمعت أبا هريرة يقول: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ -ﷺ- فَجَاءَ رَجُلٌ أَحْسِبُهُ مِنْ قَيْسٍ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ الْعَنْ حِمْيَرًا. فَأَعْرَضَ عَنْهُ ثُمَّ جَاءَهُ مِنَ الشَّقِّ الآخَرِ فَأَعْرَضَ عَنْهُ فَقَالَ النَّبِيُّ -ﷺ- (رَحِمَ اللَّهُ حِمْيَرًا أَفْوَاهُهُمْ سَلاَمٌ وَأَيْدِيهِمْ طَعَامٌ وَهُمْ أَهْلُ أَمْنٍ وَإِيمَانٍ). قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ(٥) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ. وَيُرْوَى عَنْ مِينَاءٍ هَذَا أَحَادِيثُ مَنَاكِيرُ.

(١) ابن حبان، المجروحين (٣/ ٢٢).

(٢) الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال (٤/ ٢٣٨).

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب (١/ ٩٩٠).

(٤) انظرها في مصنف عبد الرزاق (٢٠٧٢٣)، وفي المعجم الأوسط للطبراني (٦٤٦٧)، وفي مستدرك الحاكم (٤٧٨٣)، (٨٥٧١)، وكلها في تأييد بدعته وهي التشيع.

(٥) قول الترمذي هذا ليس حكماً على الحديث، وإنما أفاد بأنه غريب، وهو كذلك، فقد تفرد به ميناء عن أبي هريرة، حيث لم أجد من تابعه عليه.

وأخرجه أحمد بنحوه، حديث (٧٨٦٠)، والطبراني في "الأوسط" بمثله، حديث (٣٨٥٠).

وحكم عليه الألباني بالوضع[١].

وله في باقي دواوين السنة أربعة أحاديث، كلها لم يتابع عليها، وهو علتها.

د-المناقشة والاستنتاج

يظهر من خلال هذا العرض لأقوال علماء الجرح والتعديل فيه أنَّ الرجل متروك، بل متهم بالكذب، لا سيما أنَّ غالب ما رواه يناصر تشيعه، وهذا هو سبب ترك العلماء له، وعدم روايتهم لحديثه، فبجانب قلتها؛ وأنه لم يتابع عليها هي واهية مردودة.

قال ابن عدي رحمه اللَّه:" ومينا هذا أظنَّ أنَّ عامة ما يرويه هو ما ذكرته، ويبين على حديثه أنه يغلو في التشيع"[٢].

٣-حمَّاد بن دُلَيل المدائني، أبو زيد ، قاضي المدائن

أ-من وصفه بقلة الرواية

وصفه بقلة الرواية ابن عدي، حيث قال: " قليل الرواية"[٣].

ب-أقوال علماء الجرح والتعديل فيه

قال يحيى بن معين: "ثقة" وقال مرة: "ليس به بأس، هو ثقة"[٤].

قال مهنى بن يحيى: سألت أحمد بن حنبل عن حماد بن دليل، فقال: "كان قاضي المدائن، كان صاحب رأي، ولم يكن صاحب حديث. قلت: سمعت منه شيئاً؟ قال: حديثين"[٥]. قلت: ولم أجد هذين الحديثين في جميع مؤلفات الإمام أحمد التي نقلت عنه مما يدل على تركه حديثه.

(١) الألباني، السلسلة الضعيفة (١/ ٣٥٠).

(٢) ابن عدي، الكامل في الضعفاء (٨/ ٢١٩).

(٣) ابن عدي، الكامل (٢/ ٢٥٠).

(٤) تاريخ ابن معين- رواية الدوري (٤/ ٣٧٦)، (٤/ ٤٠٧).

(٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (٨/ ١٥٢).

وقال أبو حاتم: "حماد بن دليل من الثقات"[١]. وذكره ابن حبان في الثقات[٢] وثقه الذهبي، وقال ابن حجر: "صدوق، نقموا عليه الرأي".[٣]

ج-عدد أحاديثه في الكتب الستة

له أثر واحد في الكتب الستة عند أبي داود (٤٦١٢) متابعة حيث قال: حدثنا محمد بن كثير، قال: حدثنا سفيان، قال: كَتَبَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَسْأَلُهُ عَنِ الْقَدَرِ وَحَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُؤَذِّنُ قَالَ حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ دُلَيْلٍ قَالَ سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ يُحَدِّثُنَا عَنِ النَّضْرِ وَحَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ عَنْ قَبِيصَةَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ عَنْ أَبِي الصَّلْتِ - وَهَذَا لَفْظُ حَدِيثِ ابْنِ كَثِيرٍ وَمَعْنَاهُمْ - قَالَ كَتَبَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَسْأَلُهُ عَنِ الْقَدَرِ فَكَتَبَ أَمَّا بَعْدُ أُوصِيكَ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالِاقْتِصَادِ فِي أَمْرِهِ وَاتِّبَاعِ سُنَّةِ نَبِيِّهِ -ﷺ- وَتَرْكِ مَا أَحْدَثَ الْمُحْدِثُونَ بَعْدَ مَا جَرَتْ بِهِ سُنَّتُهُ وَكُفُوا مُؤْنَتَهُ فَعَلَيْكَ بِلُزُومِ السُّنَّةِ فَإِنَّهَا لَكَ بِإِذْنِ اللَّهِ عِصْمَةٌ...الخ . وسفيان: هو الثوري.

وأخرجه أبو بكر الآجري في "الشريعة" (ص/ ٢٣٣) من طريق مؤمل بن إسماعيل، عن سفيان الثوري، قال: حدثني شيخ -قال مؤمل: زعموا أنه أبو رجاء الخراساني- أن عدي بن أرطاة كتب إلى عمر بن عبد العزيز ... فذكر نحوه.

وأخرجه الآجري أيضاً (ص/ ٢٣٤) من طريق أبي داود الحفري، عن أبي رجاء قال: كتب عامل لعمر بن عبد العزيز يساله عن القدر ...

أما بخصوص الأحاديث فليس له حديث مرفوع في الكتب الستة لكن له حديثان في غيرها:

الأول: حديث رافع بن خديج: قال رسول اللَّه ﷺ: (لاَ يُقْطَعُ فِي الثَّمَرِ ، وَلاَ فِي الْكَثَرِ) قال: قلت ليحيى: ما الكثر؟ قال: " الجمار "، وهذا الحديث أخرجه الإمام

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل(٣/ ١٣٦).

(٢) ابن حبان، محمد بن حبان البستي، الثقات، طبع دار الفكر، ت : السيد شرف الدين أحمد (٨/ ٢٠٦)

(٣) الذهبي، الكاشف (٢/ ٣١٤)، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص/ ٢٦٨).

أحمد بإسناده إلى شعبة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، قال: سَرَقَ غُلاَمٌ لِنُعْمَانَ الأَنْصَارِيِّ نَخْلاً صِغَارًا ، فَرُفِعَ إِلَى مَرْوَانَ ، فَأَرَادَ أَنْ يَقْطَعَهُ ، فَقَالَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لاَ يُقْطَعُ فِي الثَّمَرِ ، وَلاَ فِي الْكَثَرِ قَالَ : قُلْتُ لِيَحْيَى : مَا الْكَثَرُ ؟ قَالَ : الْجُمَّارُ.

وهذا إسناد منقطع بين محمد بن يحيى وبين رافع ، لكن ذكر ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٣/ ٣٠٤): أنَّ حماد بن دليل المدائني رواه عن شعبة، متصلاً بذكر واسع بن حبان بين محمد بن يحيى بن حبان، ورافع بن خديج، ثم نقل ابن عبد البر عن الحميدي قوله: "قال لي أبو زيد المدائني: حماد بن دليل أثبت عليه، فإن شعبة كذا حدثنا عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عمه". وقد تابع حماد بن دليل في روايته متصلاً سفيان بن عيينة، فقد رواه موصولاً من طريق عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان به: الشافعي في "المسند" (٢/ ٨٤)، والحميدي حديث (٤٠٧) ، الدارمي (٢/ ١٧٤)، والنسائي في (٨/ ٨٧)، ، وابن ماجه (٢٥٩٣) وصححه ابن حبان، حديث (٤٤٦٦) .

الثاني: ما أخرجه الطبراني في كتابه الدعاء، (١٤١٦) بإسناده إلى حماد بن دليل عن سفيان بن سعيد الثوري عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب أو عبد الرحمن بن سابط، قال حماد بن دليل: وحدثني الحسن بن صالح بن حي ، عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن سابط ، عن أبي ثعلبة الخشني ، عن أبي عبيدة بن الجراح رضي اللَّه عنه أن النبي ﷺ قال : "رَأَيْتُ رَبِّيَ عَزَّ وَجَلَّ فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ فَقَالَ:(فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلأُ الأَعْلَى؟) قُلْتُ : فَقُلْتُ : لاَ أَدْرِي ، فَوَضَعَ يَدَهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ أَنَامِلِهِ ، ثُمَّ قَالَ: (فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلأُ الأَعْلَى؟) قُلْتُ: فِي الْكَفَّارَاتِ وَالدَّرَجَاتِ ، قَالَ: (وَمَا الْكَفَّارَاتُ؟) قُلْتُ: إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ فِي السَّبْرَاتِ وَنَقْلُ الأَقْدَامِ إِلَى الْجَمَاعَاتِ وَانْتِظَارُ الصَّلاةِ بَعْدَ الصَّلاةِ ، قَالَ: (فَمَا الدَّرَجَاتُ؟) قُلْتُ: إِطْعَامُ الطَّعَامِ وَإِفْشَاءُ السَّلامِ وَصَلاةٌ بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ ، قَالَ : (قُلْ) ، قَالَ: قُلْتُ : مَا أَقُولُ؟ قَالَ:

(قُلِ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عَمَلا بِالْحَسَنَاتِ وَتَرْكًا لِلْمُنْكَرَاتِ وَإِذَا أَرَدْتَ فِي قَوْمٍ فِتْنَةً وَأَنَا فِيهِمْ فَاقْبِضْنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مَفْتُونٍ) ؟

وهذا إسناد منقطع، فعبد الرحمن بن سابط لم يدرك أبا ثعلبة الخشني كما قاله المزي[١].

د-المناقشة والاستنتاج

يظهر من عرض أقوال العلماء في حماد بن دليل أنَّ الرجل لا بأس به ، حيث لم يُذْكر بضعف شديد ، بل الأكثر على قبوله ، لكن روايته في الكتب الستة لم تأت إلا متابعة ، وله في غير الكتب الستة حديثان مرويان بإسنادين ، الأول منقطع ولم يوصل ، والثاني منقطع ووصل من طريق أخرى صحت به الرواية .

٤ - سعيد بن عبد الرحمن بن عبد اللَّه أبو شيبة الزبيدي ، الكوفي ، القاضي .

أ-من وصفه بقلة الرواية

وصفه بقلة الرواية ابن عدي، حيث قال: "وسعيد هذا ليس له كثير حديث، وله شيء يسير، وعبد الواحد يحدث عنه وليس بذلك المعروف"[٢].

ب-أقوال علماء الجرح والتعديل فيه

وثقه بعضهم كيحيى بن معين وأبي داود[٣]، وابن حبان[٤] .

وتكلم فيه البخاري فقال: "لا يتابع في حديثه"[٥] ، وذكره العقيلي في كتابه الضعفاء، وقال الذهبي: "يغرب، وثقه أبو داود".

وقال ابن حجر: "مقبول"[٦].

(١) المزي، تهذيب الكمال (١٧/ ١٢٤).

(٢) ابن عدي، الكامل في الضعفاء (٣/ ٣٩١).

(٣) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٤/ ٢٢)، الذهبي، الكاشف (١/ ٤٤٠).

(٤) ابن حبان، الثقات (٦/ ٣٦٥).

(٥) ابن عدي، الكامل في الضعفاء (٤/ ٤٤٣).

(٦) الذهبي، الكاشف (١/ ٤٤٠)، ابن حجر، التقريب (ص/ ٢٣٨).

ج-عدد رواياته في الكتب الستة

له حديث واحد في سنن النسائي حيث قال النسائي: أخبرني إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق قال: حدثنا عفان، قال: حدثنا عبد الواحد، قال: حدثنا سعيد بن عبد الرحمن، عن مجاهد قال: حدثني أسيد بن رافع بن خديج قال: قال رافع بن خديج: نهاكم رسول اللَّه ﷺ عن أمر كان لنا نافعاً، وطاعة رسول اللَّه ﷺ أنفع لنا، قال: (مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْهَا فَلْيُزْرِعْهَا أَخَاهُ).

تخريج الحديث: هذا الحديث بهذا الإسناد أخرجه النسائي في المجتبى، كتاب المزارعة، باب ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض بالثلث والربع، حديث (٣٨٧٥).

وأخرجه البخاري في كذا موضع لكن من غير طريق سعيد بن عبد الرحمن، منها ما في كتاب الإجارة، باب إذا استأجر أرضا فمات أحدهما، بمعناه مختصرا، حديث (٢٢٨٧)،(٢٣٢٧) وغيرها ، وكذا أخرجه مسلم، في كتاب البيوع، باب كراء الْأرض بمعناه مطولاً، حديث (١٥٤٧) وما بعده من طرق كثيرة منها عن الأوزاعي ، عن أبي النجاشي ، مولى رافع بن خديج : عن رافع بن خديج به .

ويشهد له ما في صحيح مسلم ،كتاب البيوع ، باب كراء الأرض، حديث(١٥٣٦) حديث جابر قال : كُنَّا نُخَابِرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ -ﷺ- فَنُصِيبُ مِنَ الْقِصْرِىِّ وَمِنْ كَذَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- « مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا أَوْ فَلْيُحْرِثْهَا أَخَاهُ وَإِلاَّ فَلْيَدَعْهَا ».

د-المناقشة والاستنتاج

الرواية الوحيدة التي رويت لسعيد بن عبد الرحمن في الكتب الستة تم متابعته فيها بمتابعات كثيرة ، وكذلك لها شاهد صحيح مما يدل على قبولها ، لذا يترجح جانب ثقته وأن روايته مقبولة ، ولذا حكم عليه ابن حجر رحمه اللَّه بأنه مقبول، ومعناه عنده بمعنى

الذي ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُتْرك حديثه من أجله[١].

٥-عبد الرحمن بن معاوية أبو الحُوَيْرث المدني

أ-من وصفه بقلة الرواية

ممَّن وصفه بذلك ابن عدي ؛ حيث قال: "وقال النسائي فيما أخبرني محمد بن العباس عنه عبد الرحمن بن معاوية أبو الحويرث ليس بثقة ، وأبو الحويرث هذا ليس له كثير حديث، ومالك أعلم به؛ لأنه مدني، ولم يرو عنه شيئاً "[٢].

ب-أقوال علماء الجرح والتعديل فيه

روى عنه الثوري وابن عيينة وشعبة[٣]، وسئل عنه الإمام مالك، فقال: "ليس بثقة فلا تأخذوا عنه شيئاً"[٤]. قلت: وسبب ذم الإمام مالك له أنه كان يخضب رجليه بالحناء، وأنه من المرجئة، وهذا جرح مفسر، لكنه لا يرتقي لترك روايته، لذا أنكر الإمام أحمد كلام مالك فيه، فنقل عنه ابنه عبد اللَّه أنه قال "أنكر أبي ذلك من قول مالك، وقال: قد روى عنه شعبة وسفيان"[٥]. قلت: شعبة لا يروي إلا عن ثقة[٦].

وقد وثقه يحيى بن معين، وابن شاهين، وذكره ابن حبان في "الثقات"[٧].

وممَّن ضعفه بجانب الإمام مالك أبو حاتم فقال:" ليس بقوي، يكتب حديثه، ولا يحتج به" ، وقال النسائي: "ليس بذاك"، وضعفه الذهبي، وقال ابن حجر :"صدوق، سيء الحفظ، رمي بالإرجاء"[٨].

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص/ ١).
(٢) ابن عدي، الكامل (٤/ ٣١٠).
(٣) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٢٢٨).
(٤) ابن عدي، الكامل في الضعفاء (٥/ ٥٠١).
(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٢/ ٥٥٣).
(٦) انظر الجرح والتعديل (٢/ ٣٥)، (٨/ ٤٢٤).
(٧) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ص/ ١٦٨)، تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (ص/ ١٤٥)، الثقات لابن حبان (٥/ ١٠٤).
(٨) انظر الذهبي، الكاشف (١/ ٦٤٤)، ابن حجر، تقريب التهذيب (٢/ ٣٥٠).

ج-عدد رواياته في الكتب الستة

لعبد الرحمن بن معاوية في الكتب الستة ثلاثة أحاديث، وهي كالتالي:

الأول: ما أخرجه أبو داود بقوله: حدثنا مسدد، حدثنا بشر بن المفضل، حدثنا عبد الرحمن يعني ابن إسحاق، عن عبد الرحمن بن معاوية، عن ابن أبي ذباب، عن سهل بن سعد، قال: "مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- شَاهِرًا يَدَيْهِ قَطُّ يَدْعُو عَلَى مِنْبَرِهِ وَلاَ عَلَى غَيْرِهِ وَلَكِنْ رَأَيْتُهُ يَقُولُ هَكَذَا وَأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ وَعَقَدَ الْوُسْطَى بِالإِبْهَامِ" .

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب رفع اليدين على المنبر، حديث (١١٠٥) والإمام أحمد في مسنده، حديث (٢٣٣١٩) بنحوه، وأبو يعلى ، حديث (٧٥٥١) بمثله، وابن أبي شيبة في المصنف، أبواب صلاة التطوع، من كره رفع اليدين في الدعاء، حديث (٨٥٣٢)، بنحوه. وصححه ابن خزيمة، حديث (١٤٥٠)، وابن حبان ، حديث (٨٨٣)، والحاكم حديث (١٩٧٠) وقال :"صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه".

كلهم من طريق عبد الرحمن بن إسحاق، عن عبد الرحمن بن معاوية، عن ابن أبي ذباب، عن سهل بن سعد به.

وهذا الإسناد رجاله كلهم ثقات إلا ما كان من حال عبد الرحمن بن معاوية، وفيه كذلك

عبد الرحمن بن إسحاق، وهو ابن عبداللَّه ابن الحارث المدني صدوق رمي بالقدر[1].

وللحديث شاهد في صحيح مسلم، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، (٨٧٤) من حديث عمارة بن رؤيبة. قال: رأى بشر بن مروان على المنبر رافعاً يديه. فقال: قبح اللَّه هاتين اليدين. لقد رأيت رسول اللَّه ﷺ ما يزيد على أن يقول بيده هكذا.

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص/ ٣٣٦).

وأشار بإصبعه المسبحة.

ويظهر-واللَّه تعالى أعلم_ أن الحديث حسن -إن شاء اللَّه- نظراً لحال عبدالرحمن بن إسحاق، وهو صدوق.

الثاني: ما أخرجه أبو داود بقوله: حدثنا محمد بن عيسى، حدثنا ابن علية، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن عبد الرحمن بن معاوية، عن عثمان بن أبي سليمان، عن صفوان بن أمية قال: كُنْتُ آكُلُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَآخُذُ اللَّحْمَ بِيَدِى مِنَ الْعَظْمِ فَقَالَ « أَدْنِ الْعَظْمَ مِنْ فِيكَ فَإِنَّهُ أَهْنَأُ وَأَمْرَأُ ». قال أبو داود : عثمان لم يسمع من صفوان ، وهو مرسل.

تخريج الحديث:

هذا الحديث بهذا الإسناد أخرجه أبو داود، كتاب الأطعمة، باب في أكل اللحم، حديث (٣٧٧٩) ، وأحمد في المسند ، حديث (١٤٧٤٠) والحاكم في المستدرك ،كتاب الأطعمة ، قبول النبي ﷺ عجز أرنب مشوي، حديث (٧١٩٥) (بنحوه مطولا) وقال: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه".

والحديث رجاله ثقات إلا ما كان من عبد الرحمن بن إسحاق وهو صدوق كما مر ذكره، لكنْ فيه سقط بين عثمان بن أبي سليمان وصفوان كما بينه أبو داود رحمه اللَّه.

وقد روي الحديث أيضاً من غير هذا الطريق ، فرواه الترمذي في سننه ، أبواب الأطعمة عن رسول اللَّه ﷺ ، باب ما جاء أنه قال انهسوا اللحم نهسا (١٨٣٥) (بمعناه) ، وأحمد في مسنده ، حديث (١٥٥٣٣)، والدارمي ،كتاب الأطعمة ، باب فيمن استحب أن ينهس اللحم ولا يقطع ، حديث (٢١١٤) (بمعناه مطولا) من طريق سفيان بن عيينة ، عن عبد الكريم أبي أمية ، عن عبد اللَّه بن الحارث عن صفوان بن أمية به ، وهذا إسناد ضعيف لوجود عبد الكريم هو ابن أبي المخارق ، وهو ضعيف[(١)].

الثالث: ما أخرجه ابن ماجه بقوله: حدثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي ، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، عن عبد الرحمن بن إسحاق ، عن عبد الرحمن بن معاوية ، عن

(١) ابن حجر، التقريب (ص/ ٦١٩).

حنظلة بن قيس ، عن أبي اليسر صاحب النبي ﷺ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: (مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُظِلَّهُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ ، فَلْيُنْظِرْ مُعْسِرًا ، أَوْ لِيَضَعْ عَنْهُ).

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه ابن ماجه ، أبواب الصدقات - باب إنظار المعسر (٢٤١٩) ، وأحمد حديث (١٥٧٦٠) ، والبيهقي في السنن الكبرى، أبواب السلم - باب من عجل له أدنى من حقه قبل محله فقبله ووضع عنه طيبة به أنفسهما، حديث (١١٢٥٤) كلهم من طريق عبد الرحمن بن إسحاق ، عن عبد الرحمن بن معاوية ، عن حنظلة بن قيس ، عن أبي اليسر به ، وإسناده ثقات إلا ما كان من حال عبد الرحمن بن معاوية ، وعبد الرحمن بن إسحاق قد تقدم.

وللحديث متابعات أخرى لحنظلة بن قيس، منها ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ، كتاب الزهد والرقائق - باب حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر ، حديث (٣٠١٤) ، من طريق عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت قال : خرجت أنا وأبي نطلب العلم في هذا الحي من الأنصار قبل أن يهلكوا ، فكان أول من لقينا أبا اليسر ...) بمعناه.

ومنها ما صح عند ابن أبي شيبة في المصنف ، كتاب البيوع والأقضية - إنظار المعسر والرفق به حديث (٢٢٦٠٨) ، وأحمد في المسند، حديث (١٥٧٦١) من طريق ربعي بن حراش قال: حدثني أبو اليسر ... بمثله. والحديث صححه ابن حبان (٥٠٤٤) ، والحاكم (٢٢٣٧) ، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه".

د-المناقشة والاستنتاج

يظهر من خلال عرض أحاديث عبد الرحمن بن معاوية أنَّ الثلاثة كلها من طريق عبد الرحمن بن إسحاق عنه ، وكلاهما مدنيان ، وبلدي الرجل أعرف به[1].

(١) قال الخطيب البغدادي رحمه اللَّه في الكفاية (ص/ ١٣٣): "في مما لاشك فيه أن أهل البلد أعرف بحديث شيوخهم من غيرهم، فأهل المدينة أعرف بحديث نافع ومالك من غيرهم، وأهل مكة أعرف بحديث عمرو بن دينار، وأهل البصرة أعرف بحديث قتادة، وأهل الكوفة أعرف بحديث أبي إسحاق =

كما أنَّ حديثين من الثلاثة حسنة ، مما يدل على ضبطه لروايته ، وموافقته للثقات.

٦- عثمان الشَّحَّام العدوي أبو سلمة البصري يقال اسم أبيه ميمون أو عبداللَّه

أ-من وصفه بقلة الرواية

ممكن وصفه بذلك ابن عدي رحمه اللَّه ، فقال: "وعثمان الشحام ليس له كثير حديث، وما رأى به بأساً في رواياته"(١) .

ب-أقوال علماء الجرح والتعديل فيه

اختلف في حاله ، فوثقه وكيع(٢) ، ويحيى بن معين(٣) ، وأبو زرعة، وأبو داود ، وقال أحمد والنسائي : "ليس به بأس" ، وقال أبو حاتم وابن عدي:" ما أرى بحديثه بأساً"(٤)، وذكره ابن حبان في " الثقات "(٥).

وجرَّحه بعض العلماء ، كيحيى بن سعيد القطان، فقد سئل عنه ، فقال: "تعرف وتنكر ، ولم يكن عندي بذاك"(٦) ، وقال النسائي: "ليس بالقوي"(٧).

وحكم عليه ابن حجر بقوله: "لا بأس به "(٨) .

ج-عدد أحاديثه في الكتب الستة

له في الكتب الستة ثلاثة أحاديث ، هي كالتالي:

الحديث الأول: ما رواه عثمان الشحام قال : انطلقت أنا وفرقد السبخي إلى مسلم

= السبيعي، وأهل مصر أعرف بحديث الليث بن سعد، وهكذا".

(١) ابن عدي، الكامل (٥/ ١٧٢).

(٢) الحاكم، أبو أحمد، الأسامي والكنى(٥/ ٧٨).

(٣) تاريخ ابن معين- رواية الدوري (٤/ ١٨٧).

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٦/ ١٧٣)، المزي، تهذيب الكمال (١٩/ ٥١١)، ابن عدي، الكامل(٦/ ٢٩٣).

(٥) ابن حبان، الثقات (٧/ ١٩٧).

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٦/ ١٧٣).

(٧) المزي، تهذيب الكمال (١٩/ ٥١١).

(٨) ابن حجر، تقريب التهذيب (٢/ ٣٨٧)

بن أبي بكرة ، وهو في أرضه، فدخلنا عليه فقلنا : هل سمعت أباك يحدث في الفتن حديثا؟ قال : نعم ، سمعت أبا بكرة يحدث قال : قال رسول اللَّه ﷺ : « إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتَنٌ أَلاَ ثُمَّ تَكُونُ فِتْنَةٌ الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِى فِيهَا وَالْمَاشِى فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِى إِلَيْهَا أَلاَ فَإِذَا نَزَلَتْ أَوْ وَقَعَتْ فَمَنْ كَانَ لَهُ إِبِلٌ فَلْيَلْحَقْ بِإِبِلِهِ وَمَنْ كَانَتْ لَهُ غَنَمٌ فَلْيَلْحَقْ بِغَنَمِهِ وَمَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَلْحَقْ بِأَرْضِهِ ». قَالَ فَقَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِبِلٌ وَلاَ غَنَمٌ وَلاَ أَرْضٌ؟ قَالَ « يَعْمِدُ إِلَى سَيْفِهِ فَيَدُقُّ عَلَى حَدِّهِ بِحَجَرٍ ثُمَّ لْيَنْجُ إِنِ اسْتَطَاعَ النَّجَاءَ اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ ». قَالَ فَقَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ أُكْرِهْتُ حَتَّى يُنْطَلَقَ بِى إِلَى أَحَدِ الصَّفَّيْنِ أَوْ إِحْدَى الْفِئَتَيْنِ فَضَرَبَنِى رَجُلٌ بِسَيْفِهِ أَوْ يَجِىءُ سَهْمٌ فَيَقْتُلُنِى قَالَ : « يَبُوءُ بِإِثْمِهِ وَإِثْمِكَ وَيَكُونُ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ».

تخريج الحديث :

أخرجه الإمام مسلم ،كتاب الفتن وأشراط الساعة ، باب نزول الفتن كمواقع القطر من طريق أبي كامل الجحدري عن حماد بن زيد به ، وأخرجه الإمام أحمد ، حديث (٢٠٧٤٠) وابن أبي شيبة ، كتاب الفتن ، باب من كره الخروج في الفتنة وتعوذ منها ، حديث (٣٨٢٦٦) من طريق وكيع عن عثمان الشحام به.

وللحديث شاهد بنحوه من حديث أبي هريرة وأبي موسى عند مسلم ، كتاب الفتن ، باب نزول الفتن كمواقع القطر (٧٤٢٩) ، (٤٢٦٤) ومن حديث سعد بن أبي وقاص عند الترمذي ، كتاب الفتن، باب ما جاء تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم، حديث (٢٣٥٤).

الحديث الثاني: ما رواه عثمان الشحام، عن مسلم بن أبي بكرة، قال: كَانَ أَبِي يَقُولُ فِي دُبُرِ الصَّلاَةِ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْفَقْرِ ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ ، فَكُنْتُ أَقُولُهُنَّ ، فَقَالَ أَبِي : أَيْ بُنَيَّ ، عَمَّنْ أَخَذْتَ هَذَا ؟ قُلْتُ عَنْكَ ، قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُهُنَّ فِي دُبُرِ الصَّلاَةِ.

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي ، كتاب السهو ، باب التعوذ في دبر الصلاة ، باب: التعوذ في دبر

الصلاة ، حديث (١٣٤٦) والترمذي، أبواب الدعوات عن رسول اللَّه ﷺ ، حديث (٣٥٠٣) ، وأحمد في مسنده ، حديث (٢٠٧٠٨) وابن أبي شيبة في المصنف، كتاب الجنائز ، باب في عذاب القبر ، حديث (١٢١٥٥) من طرق إلى عثمان الشحام به . صححه ابن خزيمة، حديث(٧٤٧) وابن حبان حديث (١٠٢٨) .

والذي يظهر أن الحديث حسن ، نظراً لحال مسلم بن أبي بكرة ، وهو صدوق[(١)].

الحديث الثالث: ما رواه عن عثمان الشحام ، عن عكرمة قال : حدثنا ابن عباس أَنَّ أَعْمَى كَانَتْ لَهُ أُمُّ وَلَدٍ تَشْتُمُ النَّبِىَّ -ﷺ- وَتَقَعُ فِيهِ فَيَنْهَاهَا فَلاَ تَنْتَهِى وَيَزْجُرُهَا فَلاَ تَنْزَجِرُ - قَالَ - فَلَمَّا كَانَتْ ذَاتَ لَيْلَةٍ جَعَلَتْ تَقَعُ فِى النَّبِىِّ -ﷺ- وَتَشْتِمُهُ فَأَخَذَ الْمِغْوَلَ فَوَضَعَهُ فِى بَطْنِهَا وَاتَّكَأَ عَلَيْهَا فَقَتَلَهَا فَوَقَعَ بَيْنَ رِجْلَيْهَا طِفْلٌ فَلَطَخَتْ مَا هُنَاكَ بِالدَّمِ فَلَمَّا أَصْبَحَ ذُكِرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ -ﷺ- فَجَمَعَ النَّاسَ فَقَالَ « أَنْشُدُ اللَّهَ رَجُلاً فَعَلَ مَا فَعَلَ لِى عَلَيْهِ حَقٌّ إِلاَّ قَامَ ». فَقَامَ الأَعْمَى يَتَخَطَّى النَّاسَ وَهُوَ يَتَزَلْزَلُ حَتَّى قَعَدَ بَيْنَ يَدَىِ النَّبِىِّ -ﷺ- فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا صَاحِبُهَا كَانَتْ تَشْتِمُكَ وَتَقَعُ فِيكَ فَأَنْهَاهَا فَلاَ تَنْتَهِى وَأَزْجُرُهَا فَلاَ تَنْزَجِرُ وَلِى مِنْهَا ابْنَانِ مِثْلُ اللُّؤْلُؤَتَيْنِ وَكَانَتْ بِى رَفِيقَةً فَلَمَّا كَانَتِ الْبَارِحَةَ جَعَلَتْ تَشْتِمُكَ وَتَقَعُ فِيكَ فَأَخَذْتُ الْمِغْوَلَ فَوَضَعْتُهُ فِى بَطْنِهَا وَاتَّكَأْتُ عَلَيْهَا حَتَّى قَتَلْتُهَا. فَقَالَ النَّبِىُّ -ﷺ- « أَلاَ اشْهَدُوا أَنَّ دَمَهَا هَدَرٌ ».

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود ، كتاب الحدود ، باب الحكم فيمن سب النبي ﷺ ، حديث(٤٣٦١)، والنسائي ،كتاب تحريم الدم ، باب الحكم فيمن سب النبي ﷺ، حديث (٤٠٨١) كلاهما من طريق إسماعيل بن جعفر ، قال: حدثني إسرائيل ، عن عثمان الشحام به .

وللحديث شاهد مرفوع ومقطوع ، فقد رواه أبو داود ، كتاب الحدود ، باب الحكم فيمن سب النبي ﷺ ، حديث (٤٣٦٢) من طريق الشعبي ، عن علي بن أبي طالب أَنَّ

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص/ ٩٣٧).

يهودية كانت تشتم النبي ﷺ وتقع فيه، فخنقها رجل حتى ماتت ، فأبطل رسول اللَّه ﷺ دمها.

والحديث صححه الضياء في المختارة (١٧٧) ، والحاكم (٨١٣٦) ، وقال: "صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه" ووافقه الذهبي ، ، وصححه ابن حجر[١] ، وقال : رواته ثقات.

وقال المجد ابن تيمية : " واحتج به أحمد في رواية ابنه عبد اللَّه"[٢] .

د-المناقشة والاستنتاج

يظهر من حال عثمان الشحام أنه لا بأس به ، وأحاديثه الثلاثة كلها حسنة ، نظراً لوجود المتابعات والشواهد لها.

المطلب الثالث: المناقشة والاستنتاج لدراسة الرواة والمرويات

تبين لي أنَّ النسبة بين الرواة المقبولين والمردودين ممكن وصفوا بقلة الرواية أن النسبة بينهما متوسطة ، وأنه يمكن أن يوصف من كان ثقة أو مقبول الرواية بقلة الحديث ، ويمكن أن يكون كذلك وصفاً لراو مجروح وردود الرواية.

كذلك تبين من خلال دراسةٍ لستة رواة وصفوا بقلة الرواية ودراسةٍ لمروياتهم أنَّ أربعة منهم رواياتهم مقبولة، وأكثرها حُكِمَ بأنها حسنة، وهم حماد بن دليل ، وسعيد بن عبد الرحمن ، و عبد الرحمن بن معاوية وعثمان الشحام ، مما يدل أن الوصف بقلة الرواية لهم ليس جرحاً ، وإنما وصف لقلة العدد لا غير.

وهناك راويان وصفوا بقلة الرواية الغالب على رواياتهم الترك، وهما حماد بن عبد الرحمن وميناء بن أبي ميناء ، مما يدل على أن الوصف بقلة الرواية بالنسبة لهما جرح ترد روايتهم به.

---

(١) ابن حجر، بلوغ المرام (ص/ ٣٦٣).

(٢) الشوكاني، نيل الأوطار (٧/ ٢٠٨).

الخاتمة

يتبين لي بعد هذا العرض لمن وصف من الرواة بقلة الرواية، وما روي لهم من أحاديث في الكتب الستة عدة نتائج منها:

أولاً: الوصف بقلَّة الرواية -في الغالب- ليست حكماً على الراوي جرحاً ولا تعديلاً، وإنما وصف لعدد رواياته في السنَّة النبوية.

ثانياً: الوصف بقلة الرواية قد يكون في بعض الرواة أثراً لترك المحدثين للراوية عنه؛ بسبب كثرة مخالفته أو عدم عدالته.

ثالثاً: أكثر من وصف بهذا الوصف من الرواة إنما هو في السنن، وقليل منهم في البخاري ومسلم.

رابعاً: الأمر بقلة الرواية عند بعض الصحابة إنما هو من باب الاستيثاق في الرواية لا الشك والريب في الراوي.

خامساً: بطلان طعن المستشرقين في الحديث من شبهة الأمر بقلة الرواية.

سادساً: حصر ألفاظ الوصف بقلة الرواية وأنها كلها تؤدي المعنى نفسه.

سابعاً: معنى "ليس بشيء" عند الإمام يحيى بن معين وأن المقصود به هو قلة الرواية، وقد يريد بذلك الجرح الشديد، والتمييز بينهما بالقرائن.

وأما التوصيات ، فأوصي بما يأتي :

١ - ضرورة عقد دراسات ومؤتمرات في الجرح والتعديل للرواة.

٢- استقراء لعموم باقي كتب السنة وكتب تراجم الرواة العامة والخاصة ، والوقوف على ما قيل فيها من ألفاظ الوصف بقلة الرواية.

٣-المزيد من دراسة ألفاظ الجرح والتعديل لا سيما ما أشكل منها بطريقة دراسة المرويات.

المصادر والمراجع

• إبراهيم مصطفى وآخرين ، المعجم الوسيط ، تحقيق مجمع اللغة العربية ، طبع دار الدعوة .

• ابن أبي حاتم ، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ، ، الجرح والتعديل ، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية -الهند ، تصوير دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط١ ، ١٩٥٢ م

• ابن أبي شيبة ، أبو بكر عبد اللَّه بن محمد العبسي ، المصنف ، تحقيق كمال يوسف الحوت ، نشر مكتبة الرشد – الرياض ، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ه

• ابن حبان ، محمد بن حبان البستي ، الثقات ، طبع دار الفكر ، ت : السيد شرف الدين أحمد.

• ابن حنبل ، أحمد بن محمد الشيباني ، المسند ، تحقيق السيد أبو المعاطي النوري ، طبع عالم الكتب – بيروت ، الطبعة : الأولى ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨ م .

• ابن رجب ، فتح الباري ، زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن الدمشقي ، فتح الباري ، ت : طارق بن عوض اللَّه ، دار النشر : دار ابن الجوزي ، السعودية/ الدمام ، الطبعة : الثانية ، ١٤٢٢هـ .

• ابن شاهين ، عمر بن أحمد ، تاريخ أسماء الثقات ، تحقيق : صبحي السامرائي ، الناشر : الدار السلفية – الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ – ١٩٨٤ .

• ابن عدي ، أبو أحمد عبد اللَّه الجرجاني ، الكامل في ضعفاء الرجال ، الناشر : دار الكتب العلمية.

• ابن ماجه ، محمد بن يزيد القزويني ، سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، بيروت، طبع دار الفكر.

• ابن منظور ، محمد بن مكرم الأفريقي المصري ، لسان العرب ، طبع دار صادر ،

بيروت ، الطبعة الأولى

• أبو داود ، سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني ، المراسيل ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، طبع مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة : الأولى ، ١٤٠٨ه

• أبو داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني ، السنن ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، دار الفكر

• أبو يعلى ، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي التميمي ، المسند ، تحقيق حسين سليم أسد ، طبع دار المأمون للتراث ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤م .

• الألباني ، محمد ناصر الدين ، السلسلة الصحيحة ، طبع المكتب الإسلامي .

• البخاري ، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ، الأدب المفرد ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، طبع دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٨٩

• البخاري ، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ، التاريخ الكبير ، تحقيق السيد هاشم الندوي .

• البخاري ، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري ، الجامع الصحيح المختصر من حديث رسول اللَّه ﷺ وسننه وأيامه ، تحقيق د.مصطفى ديب البغا ، بيروت ، دار ابن كثير ، الطبعة الثالثة ١٩٨٧ م .

• ابن معين – يحيى بن معين ، التاريخ ابن معين ، رواية الدارمي ، تحقيق : د. أحمد محمد نور سيف، الناشر : دار المأمون للتراث – دمشق ، ١٤٠٠ .

• البوصيري ، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني ، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ، ت : محمد المنتقى الكشناوي ، الناشر : دار العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ م .

• البيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي ، السنن الكبرى ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، مكة المكرمة ، طبع مكتبة دار الباز ، ١٤١٤ – ١٩٩٤ .

• البيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي ، شعب الإيمان ، تحقيق الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد ، طبع مكتبة الرشد بالرياض ، الطبعة: الأولى ١٤٢٣ هـ .

• الترمذي ، محمد بن عيسى ، السنن ، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين ، طبع دار إحياء التراث العربي بيروت .

• الحاكم ، محمد بن عبد اللَّه بن البيع النيسابوري ، المستدرك على الصحيحين ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، طبع دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠

• الدارقطني ، علي بن عمر أبي الحسن ، السنن ، تحقيق السيد عبد اللَّه هاشم يماني المدني ، طبع دار المعرفة ١٩٦٦م

• الذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان ، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ، طبع دار القبلة للثقافة الإسلامية.

• الذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان ، سير أعلام النبلاء –ت: شعيب الأرناؤوط ، محمد نعيم العرقسوسي ، ط٩ ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٣ه .

• الطبراني ، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن طرخان ، المعجم الأوسط ، تحقيق : طارق بن عوض اللَّه بن محمد ،عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ، طبع دار الحرمين – القاهرة ، ١٤١٥

• العسقلاني ، أحمد بن علي بن حجر ، تعجيل المنفعة ، تحقيق د.إكرام اللَّه إمداد الحق ، طبع دار البشائر-بيروت ، ط١ ، ١٩٩٦م .

• العسقلاني ، أحمد بن علي بن حجر ، تقريب التهذيب ، ت:محمد عوَّامة طبعة ، طبع دار الرشيد ، حلب ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ه .

• العسقلاني ، أحمد بن علي بن حجر ، تهذيب التهذيب ، ، ط دار الفكر بيروت ١٩٨٤

• العقيلي ، أبو جعفر محمد بن عمرو ، الضعفاء الكبير، ، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

• الفيروزآبادي ، أبو طاهر محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط ، مؤسسة الرسالة ،

بيروت .

• الفيومي ، أحمد بن محمد بن علي ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، الناشر المكتبة العلمية ، بيروت .

• المزي ، شرف الدين عبد الرحمن ، تهذيب الكمال ، تحقيق د. بشار عواد معروف ، طبع مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الأولى ، ١٩٨٠

• مسلم ، مسلم بن الحجاج القشيري ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة ، طبع دار إحياء التراث العربي .

• مغلطاي ، بن قليج ، أبو عبد اللَّه، علاء الدين ، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر

الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١ م.

• النسائي ، أحمد بن شعيب بن علي ، السنن (المجتبى) ، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب ، الطبعة الثانية ١٩٨٦ .

فهرس البحث

ملخص البحث ٥٣٤
المقدمة ٥٣٨
التمهيد ٥٤١
المبحث الأول: بيان الإقلال من الرواية، ودفع الشبهة عنه ٥٤١
المطلب الأول: طلب التثبت والاستيثاق عند الصحابة ٥٤١
المطلب الثاني: الأمر بقلة الرواية عند بعض الصحابة ٥٤٤
المطلب الثالث: الألفاظ التي استخدمت للوصف بقلة الرواية
في الجرح والتعديل ٥٤٦
المطلب الرابع: عدد أحاديث الراوي الذي وُصف بقلة الرواية ٥٤٩
المطلب الخامس: بيان الفرق بين مصطلح "قلة الرواية" وبين "قلة الرواة" ٥٥٠
المبحث الثاني: الرواة الذين وصفوا بقلة الرواية في الكتب الستة ٥٥٠
المطلب الأول: جدول المقارنة بين الرواة الذي وصفوا بقلة الرواية ٥٥١
المطلب الثاني: دراسة لبعض الرواة الذين وصفوا بقلة الرواية في الكتب الستة .. ٥٥٧
المطلب الثالث: المناقشة والاستنتاج لدراسة المرويات ٥٧٥
الخاتمة ٥٧٦
المصادر والمراجع ٥٧٧

***